وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة بعنوان:

دراسة جدوى فتح النوافذ المصرفية الإسلامية و أثرها على الأداء المالي للبنوك

دراسة حالة : البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : الإدارة المالية

من إعداد الطالبين :

- **بطاهر إدريس**
- **عدنان بوقلقال**

الأستاذ المشرف :

– اسليماني محمد

السنة الدراسية :

2025 - 2026


بسم الله الرحمن الرحيم



اللهم لا تجعلنا من اللذين ضل
سعيهم في الحياة الدنيا.
اللهم اجعل أيامنا القادمة فرجا
وبشرى لكل ما هو خير لنا.
اللهم وفق طلاب العلم و يسر
لهم كل عسير و فرح قلوبهم
بالنجاح و الفلاح.

اللهم آمين

الشكر

الشكر لله على توفيقه و منه و عطائه و كرمه أن سهل لنا

إنجاز هذه الـــمذكـرة.

وعرفانا منا بالجميل. لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

نتوجه بالشكر الخالص إلى من ذللوا لنا الصعاب

و لم يبخلوا علينا بالنصائح و التوجيهات.

و نخص بالذكر:

الأستاذ المشرف اسليماني محمد

أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا وقتا لقراءة و إثراء هذه المذكرة.

وكل موظفي وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية .

وإلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من قريب.

شكرا

إهداء

إلى منبع العطاء والرضا، وسندي في الحياة؛ والديّ الكريمين،

أطال الله في طاعته وعافيته عمريهما، ورزقني برّهما.

إلى شريكة الدرب ورياحين العمر؛ إلى زوجتي الغالية لجميل

صبرها ودعمها، وإلى ابنتيّ الحبيبتين؛ قرة عيني وبهجة حياتي.

وإلى السند والامتداد؛ إلى إخوتي، وكل من يجمعني بهم

نسبٌ أو عقيدةٌ ودين.

إلى منارات العلم والوعي أساتذتي الأفاضل،

وكل من علّمني حرفاً نافعاً استضاء به دربي في مسيرتي العلمية.

إلى كل من أنار دربي بشمعة تفاؤل ،

أو مدّ لي يد العون والمؤازرة من قريب أو بعيد.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا

والله من وراء القصد.

إدريس

إهـداء

إلى منبع العطاء والرضا، وسندي في الحياة؛ إلى والدتي الكريمة،

أطال الله في طاعته وعافيته عمرها، ورزقني برّها،

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله و جعله من ورثة جنة النعيم .

وإلى شريكة الدرب ورياحين العمر.

إلى زوجتي الغالية لجميل صبرها ودعمها، وإلى أبنائي الأحباء؛

قرة عيني وبهجة حياتي، إلى السند والامتداد إخوتي،

إلى منارات العلم والوعي أساتذتي الأفاضل،

وإلى كل من علّمني حرفاً نافعاً استضأت به في مسيرتي العلمية،

أو مدّ لي يد العون والمؤازرة من قريب أو بعيد،

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا والله من وراء القصد.

عدنان

فهرس المحتويات

شكر	
إهداء	
مقدمة	**Erreur ! Signet non défini.**
الفصل الأول:الصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	1
تمهيد	1
المبحث الأول: البنوك التقليدية	2
المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية	2
المطلب الثاني: الموارد المالية للبنوك التقليدية و استخداماتها	9
المطلب الثالث: نظم و مبادئ العمل البنكي التقليدي	14
المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية	16
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية	16
المطلب الثاني: مبادئ و أهداف العمل بالصيرفة الإسلامية	19
المطلب الثالث: الموارد المالية للصيرفة الإسلامية و استخداماتها	23
المبحث الثالث: النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية	31
المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية	31
المطلب الثاني: أشكال النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية	36
المطلب الثالث: واقع تحديات وآفاق تطوير نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	40
خلاصة :	47

الفصل الثاني:جدوى فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية و أثرها على الأداء المالي	48
تمهيد:	50
المبحث الأول : جدوى فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	51
المطلب الأول: الجدوى التسويقية	51
المطلب الثاني: الجدوى التشغيلية والشرعية و الفصل المحاسبي	53
المطلب الثالث: الجدوى المالية واتخاذ القرار	55
المبحث الثاني: الأداء المالي في البنوك التقليدية	57
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التقليدية	57
المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم أداء البنوك التقليدية	61
المطلب الثالث: مؤشرات دراسة الأداء المالي في البنوك التقليدية	63
المبحث الثالث: أثر فتح النوافذ الإسلامية على الأداء المالي للبنوك التقليدية	71
المطلب الأول: الأثر المالي لفتح النافذة الإسلامية في البنك التقليدي	71
المطلب الثاني: توصيات متعلقة بتحسين الأداء المالي في ظل فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي	73
خلاصة ::	75

الفصــل الثالث: دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري - وكالة المدية -	76
تمهيد :	77
المبحث الأول: بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري	78
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري وتطوره	78
المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري	79
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	80
المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية و نافذته الإسلامية بها	85
المطلب الأول : نبذة عن الوكالة	85
المطلب الثاني: التعريف بالنافذة الإسلامية بالوكالة	88
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية	92
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لعملية فتح النافذة الإسلامية في الوكالة	95
المطلب الأول: خطوات دراسة الجدوى في البنك الوطني الجزائري لفتح النافذة الإسلامية	95
المطلب الثاني: أثر فتح النافذة الإسلامية على الأداء المالي للبنك	99
المطلب الثالث: القرار المتخذ على مستوى البنك تجاه عملية فتح النافذة الإسلامية	104
خلاصة :	107
الخاتمة	108
قائمة المراجع :	118

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): أبرز الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث .....و
الجدول رقم (3 – 01): المنتجات المالية المُقدَّمة من النافذة الإسلامية لوكالة المدية 851 90
الجدول رقم (3 – 02): مقارنة الهيكل التنظيمي للوكالة قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية.....93
الجدول رقم (3 – 03): الموازنات التقديرية للنافذة الإسلامية بوكالة المدية 851 (2022 – 2024).....97
الجدول رقم (3 – 04): تطور الودائع والقروض بوكالة المدية 851 (2020 – 2023) 100
الجدول رقم (3 – 05): تطور مؤشرات الربحية لوكالة المدية 851 (2020 – 2023) 101
الجدول رقم (3 – 06): تطور قاعدة الزبائن بعد فتح النافذة الإسلامية 102
الجدول رقم (3 – 07): تطور مؤشرات السيولة والمخاطر للوكالة..... 103

قائمة الأشكال

الشكل رقم(3 – 1) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائريBNA 81
الشكل رقم(3 – 2) الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA.....86

الملخص :

إن التحول المحوري في الصناعة المصرفية العالمية والمحلية، والمتمثل في سعي المنظومات البنكية التقليدية إلى إدماج منتجات الصيرفة الإسلامية في إطار التوجهات التشريعية والنقدية الحديثة في الجزائر، لاستقطاب الكتلة النقدية الكامنة خارج القطاع الرسمي ، قد فتح الباب أمام البنوك العمومية لإنشاء نوافذ مصرفية إسلامية.

تهدف هذه الدراسة إلى تأصيل المفاهيم المرتبطة بالصيرفة الإسلامية والنوافذ المصرفية، وتقديم إطار منهجي وعملي لتقييم جدوى فتح هذه النوافذ من خلال مؤشرات الأداء المالي، مع تسليط الضوء على تجربة البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية و ذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجوانب النظرية، إلى جانب منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي مدعوماً بالأسلوب التاريخي المقارن لتحليل القوائم والمؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة الممتدة من (2020 إلى 2023). و ذلك باستخدام جملة من الوسائل تمثلت في الملاحظة المباشرة أثناء فترة التربص، المقابلات شبه الموجهة مع إطارات الوكالة، تحليل الوثائق والتقارير المالية المتاحة، وأداة النسب المالية.

حيث خلصت الدراسة إلى الإسراع في عمليات الفصل الهيكلي والمحاسبي الكامل، والاهتمام بالابتكار التسويقي لمنتجات الصيرفة التشاركية، وتوسيع رقمنة المعاملات الإسلامية لدعم الشمول المالي. و كذا ترشيد القرارات المستقبلية المتعلقة بتعميم هذه التجربة في بيئة مصرفية جزائرية تشهد إصلاحات هيكلية حديثة.

الكلمات المفتاحية :

دراسة الجدوى، النوافذ المصرفية الإسلامية، الأداء المالي، البنك الوطني الجزائري، الوكالة البنكية بالمدية.

Abstract

"The pivotal structural transformation within the global and local banking industry, characterized by conventional banking systems striving to integrate Islamic banking instruments, aligns in Algeria with recent legislative and monetary orientations aimed at mobilizing the money supply circulating outside the formal circuit. This dynamic has paved the way for public banks to establish Islamic banking windows.

This study aims to conceptualize the notions associated with Islamic banking and Islamic windows, providing a methodological and practical framework to evaluate the viability of establishing these windows through financial performance indicators. To this end, the focus is placed on the empirical experience of the National Bank of Algeria (BNA) at the Médéa branch, adopting a descriptive-analytical approach for the theoretical framework, combined with the case study method for the empirical analysis. The latter is further supported by a historical and comparative approach to analyze the branch's financial statements and indicators over the period spanning from 2020 to 2023. Data collection was conducted utilizing a comprehensive set of research tools, namely: direct observation during the internship period, semi-structured interviews held with the branch’s executives, documentary analysis of available financial reports, and the financial ratio analysis tool.

The findings thus underscore the need to expedite the processes of complete structural and accounting segregation, stimulate marketing innovation for participatory finance products, and expand the digitization of Islamic transactions to foster financial inclusion. These measures further aim to rationalize future strategic decisions regarding the generalization of this experience within an Algerian banking landscape undergoing recent structural reforms."

Keywords:

Feasibility Study, Islamic Banking Windows, Financial Performance, National Bank of Algeria, Medea Agency

مقدمة عامة

شكَّلت الصناعة المصرفية عبر تاريخها الطويل المحرّك الرئيس لعجلة التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، وذلك بفضل دورها المحوري في تجميع المدخرات وإعادة توجيهها نحو الاستثمار، وفي تسهيل المعاملات وتأمين وسائل الدفع، وفي تمويل المؤسسات على اختلاف أحجامها. وقد ظلّت هذه الصناعة لعقود متتالية تسير وفق نموذج تقليدي واحد يقوم على مبدأ الإقراض بفائدة، حتى ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين تجارب مصرفية جديدة تنطلق من مرجعية شرعية، عُرفت بـ«الصيرفة الإسلامية»، فاستطاعت في غضون عقود قليلة أن تفرض نفسها بوصفها فاعلًا حقيقيًا ضمن المشهد المالي العالمي.

وأمام النجاح المتزايد لمنتجات الصيرفة الإسلامية وصمود بعض مؤسساتها أثناء الأزمات المالية المتعاقبة، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بدأت كثير من الدول ذات الأنظمة المصرفية التقليدية تبحث عن سبل لإدماج المنتجات الإسلامية ضمن منظومتها البنكية القائمة. وقد برزت عدة نماذج لهذا الإدماج، أبرزها نموذجان: نموذج المصرف الإسلامي المستقل كليًا، ونموذج النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية. ويُعدّ هذا النموذج الأخير الأكثر انتشارًا في الدول التي تتبنّى نظامًا مصرفيًا مزدوجًا، نظرًا لما يوفره من مرونة وسرعة في التطبيق وقلة في التكلفة الاستثمارية، خاصة في البلدان التي لا تتوفر فيها بنوك إسلامية بكثرة أو لم يصل فيها هذا القطاع إلى مستوى النضج الكافي.

وفي السياق الجزائري، ظلّت الصيرفة الإسلامية لزمن طويل تشكّل ركنًا هامشيًا داخل المنظومة المصرفية الوطنية، إذ اقتصر العمل بها على مصرفَين فحسب، هما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام ، في حين بقيت البنوك الأخرى العمومية التي تستحوذ على نسب عالية من حجم السوق بعيدة تمامًا عن هذا النشاط.

غير أن السلطات النقدية الجزائرية و إدراكًا منها لحجم الادخار الكامن خارج المنظومة المصرفية التقليدية ، أصدرت قوانين تتعلق بالعمليات المصرفية للصيرفة الإسلامية

وشروط ممارستها، و التي فتحت الباب رسميًا أمام البنوك التقليدية لإطلاق نوافذها الإسلامية. وقد شرع البنك الوطني الجزائري، باعتباره من أعرق البنوك العمومية وأكثرها انتشارًا، في تنفيذ خطة تعميم تدريجية لهذه النوافذ عبر شبكة وكالاته المنتشرة في ربوع الوطن .

أولًا: إشكالية البحث

إن المتأمل في تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية يلاحظ غياب دراسات ميدانية كافية تقيس بدقة جدوى هذه الخطوة وأثرها على الأداء المالي للبنوك المعنية. فهل تُعدّ هذه النوافذ مجرد منتج تسويقي إضافي يستهدف شريحة محدودة من الزبائن، أم أنها خيار استراتيجي يحقّق قيمة مضافة فعلية للبنك؟ ومن هنا تنبثق الإشكالية المحورية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها كالآتي:

«إلى أي مدى تُعدّ عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ذات جدوى اقتصادية، استنادا إلى دراسة أثر نشاطها الفعلي على الأداء المالي لهذه البنوك؟»

ثانيًا: الأسئلة الفرعية

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ✓ ما المقصود بالبنوك التقليدية والصيرفة الإسلامية، و ما هي النوافذ الإسلامية، وما المبررات الاقتصادية والتنظيمية لإنشائها داخل البنوك التقليدية؟
- ✓ ما الخطوات المنهجية لدراسة جدوى فتح النافذة الإسلامية في بنك تقليدي ، و ما هي المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أثر النافذة على الأداء المالي للبنك؟
- ✓ كيف انعكست تجربة فتح النافذة الإسلامية على الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة **المدية 851**؟

ثالثًا: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يوجد قدر من التكامل بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية يجعل تعايشهما داخل نفس المؤسسة ممكنًا وعمليًا.
- الفرضية الثانية: تُعدّ النوافذ الإسلامية صيغة فعّالة وسريعة و ذات تكلفة أقل لإدماج المنتجات الإسلامية في البنوك التقليدية مقارنة بإنشاء بنك إسلامي مستقل.
- الفرضية الثالثة: يحقق فتح النافذة الإسلامية جدوى اقتصادية إيجابية بمعدّل عائد داخلي أفضل مقارنة بالعتبة المعتمدة لدى البنك في نشاطه التقليدي .
- الفرضية الرابعة: لفتح النوافذ الإسلامية أثر إيجابي ذو دلالة نسبية على مؤشرات الأداء المالي للبنك، خاصة الربحية والنمو والشمول المالي.

رابعًا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات، يمكن تصنيفها على ثلاث مستويات:

– على المستوى النظري: تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وفي إنتاج إطار مفاهيمي متكامل حول النوافذ الإسلامية.

– على المستوى التطبيقي: تُقدّم الدراسة نموذجًا عمليًا قابلًا للتعميم في تقييم جدوى فتح النوافذ الإسلامية، يمكن للبنوك العمومية الأخرى الاستفادة منه.

– على المستوى المؤسسي: تُساعد نتائج البحث على ترشيد القرارات المتعلقة بتعميم النوافذ الإسلامية في باقي الوكالات وعلى المستوى الوطني.

خامسًا: أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

– ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك التقليدية والصيرفة الإسلامية وتحديد العلاقة بينهما.

– تشخيص واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وإبراز خصوصياتها التشغيلية والشرعية.

– اقتراح إطار منهجي لإجراء دراسة جدوى متكاملة لفتح نافذة إسلامية في بنك تقليدي.

– تطبيق هذا الإطار على تجربة البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية، وقياس الأثر فعليًا.

– تقديم توصيات عملية للبنك الوطني الجزائري وللسلطات النقدية تسهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

سادسًا: مبررات اختيار الموضوع

اختير هذا الموضوع لمجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية:

– الاعتبارات الذاتية: ميلٌ شخصي إلى مجال الصيرفة الإسلامية ورغبة في تعميق الفهم لها، واغتنام فرصة التربص في البنك الوطني الجزائري للوقوف على تجربة فعلية.

– الاعتبارات الموضوعية: حداثة موضوع النوافذ الإسلامية في الجزائر وقلة الدراسات الميدانية حوله، إضافة إلى التحولات الاقتصادية الراهنة للموضوع في ظل الإصلاحات المصرفية الحالية.

سابعًا: حدود الدراسة

تتقيد هذه الدراسة بالحدود التالية:

– الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل جدوى فتح النوافذ الإسلامية وأثرها على الأداء المالي، دون التطرق التفصيلي للجوانب الشرعية البحتة.

– الحدود العملية: تتمركز الدراسة التطبيقية على البنك الوطني الجزائري، وكالة المدية 851 بولاية المدية.

ثامنًا: المنهج المُتَّبع وأدوات الدراسة

اعتُمد في هذه الدراسة على منهجين متكاملين: المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري (الفصلين الأول والثاني)، حيث جرى استقراء الأدبيات المتاحة وتحليلها لاستخلاص المفاهيم والعلاقات والمبادئ. ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي (الفصل الثالث)، مع توظيف الأسلوب التاريخي لمقارنة أهم النسب المعبرة عن لأداء المالي خلال فترة تجربة فتح النافذة الإسلامية لاستنتاج التطورات الحاصلة و تفسيرها اقتصاديا .

أما أدوات جمع المعطيات فقد تضمّنت:

– المقابلة شبه الموجَّهة: مع إطارات البنك الوطني الجزائري بمقر وكالة المدية.

– الملاحظة المباشرة: خلال فترة التربص الميداني داخل الوكالة.

– تحليل الوثائق: استثمار التقارير السنوية للبنك ووثائق دراسة الجدوى، مع الإشارة إلى تعذر الحصول على نسخ بيانات الوكالة المحلية بسبب السرية المصرفية.

– النسب المالية : في الدراسة التسويقية الأولية للتعرف على توجهات الزبائن.

تاسعًا: الدراسات السابقة: وقفت الدراسة على جملة من الأبحاث السابقة التي تناولت موضوعًا مشابهًا، نُبرز أهمها فيما يلي:

الجدول رقم (1): أبرز الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث :

الدراسة	السنة	المنهج	أهم النتائج
زرفاوي حنان: «النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية»	2021	وصفي تحليلي	إيجابية التجربة لكنها بحاجة لإطار قانوني أوضح
بلعزوز و قويدر: «تقييم أداء النوافذ في BADR»	2022	دراسة حالة + إحصائي	أثر إيجابي على الربحية والشمول المالي
حداد فاطمة: «الصيرفة الإسلامية في الجزائر»	2023	تاريخي تحليلي	محدودية الانتشار رغم النمو السريع للطلب
حمزة عبد الكريم: النوافذ والشمول المالي	2023	ميداني	29% من زبائن النوافذ غير مصرفيين سابقًا

(من إعداد الطالبين)

وتتمايز دراستنا الحالية عن هذه الأبحاث في كونها من أولى الدراسات الميدانية التي تتناول تجربة وكالة المدية 851 على وجه الخصوص، وفي اعتمادها مقاربة مزدوجة تجمع بين دراسة الجدوى القَبْلية وقياس الأثر البَعدي، وفي توظيفها لأدوات كمّية ورياضية إلى جانب التحليل الوصفي.

عاشرًا: صعوبات البحث

واجهت الباحثين في إنجاز هذا العمل جملة من الصعوبات، أبرزها:

– تحفّظ إدارة البنك على الإفصاح عن البيانات الداخلية لأسباب تتعلق بالسرية المصرفية، مما اضطر الباحثين إلى الاعتماد على معطيات سابقة منشورة ومعطيات تقديرية و أخرى شفهية من مصادر مختلفة داخل الوكالة نظرا لارتباطها بالأرشيف .

- النافذة تطورت حاليا لتصبح فرعا مستقلا ببنائه عن الوكالة المصرفية التقليدية قبل ما يقارب سنتين و هي مدة زمنية لا تسمح بالدراسة كما لا تسمح بالإدلاء بمعلومات حسب رد المديرية العامة عن مراسلة مدير الفرع الإسلامي في هذا السياق .

– قلّة المراجع المتخصصة باللغة العربية في موضوع النوافذ الإسلامية بالجزائر، نظرًا لحداثة الإطار التنظيمي.

– تشابه بعض المنتجات الإسلامية شكليًا مع نظيرتها التقليدية، مما يستدعي دقة في التمييز لرفع الحرج على العملاء من طرف الموظفين المؤهلين للشرح و التبيين.

– ضيق فترة التربص نسبيًا قياسًا بحجم المتغيرات التي يستلزم تحليلها بسبب تزامنها مع أعمال نهاية السنة و عمليات الجرد الدورية و التصريحات مما جعل من غير الممكن تعيين كفاءات بشرية لتسهيل عمليات البحث و جمع المعلومات داخل الوكالة .

حادي عشر: هيكل البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، قُسّمت هذه المذكرة، إضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة، إلى ثلاثة فصول متكاملة:

– الفصل الأول: بعنوان « الصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية »، يتضمن ثلاثة مباحث تتعلق بمفهوم البنوك التقليدية، وبماهية الصيرفة الإسلامية ومبادئها، وماهية النوافذ لمصرفية الإسلامية .

– الفصل الثاني: بعنوان «جدوى فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وأثرها على الأداء المالي»، يعالج منهجية دراسة الجدوى الخاصة بها، الأداء المالي في البنوك التقليدية ومؤشرات قياس الأثر.

– الفصل الثالث: بعنوان «دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية»، يتناول التجربة الفعلية لفتح النافذة الإسلامية بالوكالة، ويقدّم تحليلًا كميًا وتاريخيا بالنسب للأثر على الأداء المالي، ويستعرض القرارات المتخذة.

وقد رُوعي في كل فصل التدرّج المنطقي من العام إلى الخاص، ومن النظري إلى التطبيقي، حتى تتشكّل لدى القارئ صورة متكاملة عن الموضوع تنتهي به إلى استخلاص الاستنتاجات والتوصيات التي ستُعرض في الخاتمة العامة.

الفصل الأول:

الصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد

تُشكل المصارف العمود الفقري للنظام المالي المعاصر بصفتها وسيطاً حيوياً يعمل على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، حيث تنقسم إلى مدرستين رئيستين وهما البنوك التقليدية التي تقوم على نظام الوساطة الائتمانية وتعتمد الفائدة كآلية أساسية لتسعير الأموال وإدارة العلاقة بين الدائن والمدين، والصيرفة الإسلامية التي تتبنى نظام الوساطة الاستثمارية القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا وتستبدله بعقود البيع والمشاركة، حيث يرتبط العائد فيها بالنشاط الاقتصادي الحقيقي وتقاسم المخاطر. وبالرغم من اختلاف مرجعياتهما الفلسفية وآلياتهما التشغيلية، إلا أن كليهما يسعى لتحقيق التوازن بين مثلث السيولة، والأمان، والربحية لضمان الاستقرار المالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ماهية البنوك التقليدية و الصيرفة الإسلامية و النوافذ الإسلامية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : البنوك التقليدية

المبحث الثاني : الصيرفة الإسلامية

المبحث الثالث:النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدي

المبحث الأول: البنوك التقليدية

يعد القطاع المصرفي العمود الفقري للاقتصادات الحديثة ، وفي قلب هذا القطاع، تبرز البنوك التقليدية كأقدم وأهم المؤسسات المالية التي عرفها العصر الحديث، حيث لم يعد دورها مقتصرًا على مجرد وسيط لتبادل الأموال الذي يربط بين وحدات الفائض (المودعين) ووحدات العجز (المقترضين)، بل تحولت إلى صانع للسوق ومحرك أساسي للسياسات النقدية والمالية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية

تُعد البنوك التقليدية الركيزة الأساسية للنظام المالي العالمي الحديث، وهي مؤسسات مالية مرخصة للقيام بوظيفتين أساسيتين وهما قبول الودائع من الأفراد والشركات، ومنح القروض لمن يحتاج إلى التمويل.

الفرع الأول : مفهوم البنوك التقليدية

وردت مفاهيم كثيرة للبنوك التقليدية نبرز أهمها فيما يلي:

كلمة (BANCO) إيطالية الأصل ، ويقصد بها مكان جلوس الصرافين أين يتم تحويل العملة ، و قد تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات ، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1] .

حيث يعتبر البنك وسيطا ماليا عمله التعامل بالنقود ، و يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ ، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير

[1] شاكر القزويني، ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992ص 4.

محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود [1]

فالبنوك هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع و منح القروض، بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة؛ مثل شراء أو بيع الأوراق التجارية وتحصيلها، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملات الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية....الخ[2].

إذا فالبنك التقليدي هو المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة تشتري وتحول وتبيع، كما أنها تملك كأي مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري وتبيع منتجاتها دائما بالاقتراض وهذه هي إحدى وظائف البنوك التي تعتبر أساسية في نشاط البنوك، وقد اشتقت منها وظائف أخرى.

الفرع الثاني : نشأة البنوك التقليدية :

حيث تعود الجذور التاريخية للبنوك التقليدية إلى إيطاليا، إذ تأسس بنك البندقية الشهير في أواخر القرن السادس عشر (وتحديداً عام 1587م)، ليليه تأسيس بنك أمستردام التاريخي عام 1609م. ومع بداية القرن الثامن عشر، أخذ عدد البنوك بالتزايد التدريجي بالتزامن مع الثورة الصناعية؛ وكانت ملكية هذه البنوك في الغالب تعود للأفراد والعائلات (شركات تضامنية)، بحيث يضمن أصحابها التزامات البنك بمسؤولية غير محدودة، فالمسؤولية تمتد إلى أموالهم الخاصة في حالات

[1] سير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات 30 المكتب العربي الحديث"، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية، 1996 ، ص15.

[2] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 12.

الإفلاس ، تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا والتي أدت نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها وأقامت لها فروعا في كل مكان[1] ، و بهذا نشأت البنوك التقليدية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة.

الفرع الثالث: وظائف و أهداف البنوك التقليدية

إن أهمية تواجد البنوك التقليدية في الاقتصاد الوطني مردها إلى أهمية وظائفها و أهدافها و فيما يلي بيان لذلك .

أولا : وظائف البنوك التقليدية و نميز منها وعين.

أ : الوظائف الأساسية للبنوك التقليدية :

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك فيما يلي:

1 / قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التقليدية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود ، وتوجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التقليدية بوجه عام تتمثل في[2]:

---

[1] بو عمرو عبد الحق الوجيز في البنوك التجارية،"مطبوعات جامعة منتوري"، قسنطينة، 2000، ص 6.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة التاسعة، 2014 ، ص13.

1 . 1 / الودائع الجارية (تحت الطلب): تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حالياً من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها؛

1 . 2 / ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها؛

1 . 3 / ودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع تم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة[1]؛

1 . 4 / ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب.

2 / تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدأ السيولة و مبدأ الربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

2 . 1 / قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات الأصول المنقولة، الأوراق المالية، عقارات وغيرها؛

2 . 2 / قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصياً ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

[1] رشاد العطار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص70.

ب : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات الأساسية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعاً من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر[1]:

. تمويل عمليات التجارة الخارجية

. تحصيل الشيكات

. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها

. إدارة محافظ الاستثمار

. تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير

. التعامل بالعملات الأجنبية

. إصدار البطاقات الائتمانية

. القيام بعمليات التوريق

ثانيا : أهداف البنوك التقليدية :

أ : هدف الربحية:

يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية، أما التكاليف

[1] إيمان العاني، "البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية"، مذكرة لنيل شهادة االماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص06.

فيتحمل البنك نوعين منها: التكاليف التشغيلية (أجور العمال، مصاريف الاستغلال...) والتكاليف التجارية المالية (أرباح بيع وشراء العملات، الفوائد، العملات الدائنة...)[1].

ب : هدف السيولة:

نقصد بالسيولة في البنك، قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان، لذلك نجد أن البنوك تقوم بتوظيف أموالها في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تسيير جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب أمراً ميسوراً[2].

وعليه يكون البنك في مواجهة مشكلة القدر المناسب من السيولة حيث أن فشله في مواجهة التزاماته الفردية يعرضه لفقدان ثقة عملائه فيلجئون إلى سحب ودائعهم، ومن هنا يقع على عاتق البنك مهمة التوفيق بين الربحية والسيولة انطلاقا من العلاقة العكسية التي تربطهما، حيث أن توظيف أي قدر من الموارد المتاحة للبنك يتم على حساب نقص سيولة البنك، وعليه فالإدارة المصرفية مطالبة بتحقيق قدر كاف من سيولة الموجودات وربحية وعوائد مناسبة من الاستثمارات.

جـ : هدف الأمان:

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري ولهذا

---

[1] أسما بالحاج، فاطمة فلاح،.دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية ، مذكر لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص20.

[2] عبد الحميد محمد الشواربي، *إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية*، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002ص 87.

تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة[1].

إن سعي البنك التحقيق أهدافه وخاصة تعظيم الربحية لن يتأتى إلا من خلال اتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطه المصرفي بتنويع حافظة أوراقه المالية وتوسيع مجالات الاستثمار، وزيادة عملاته وبالتالي زيادة الأوعية الادخارية لديه، ما يفرض انتهاج البنك سياسات مدروسة لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء ووضع دراسات تسويقية للتركيز على سبل الوصول إلى سوق الادخار، خاصة أن تنوع النشاط الاقتصادي للأفراد واختلاف حاجاتهم ورغباتهم كلها أسباب تدعو إلى زيادة اهتمام البنوك بوظيفة التسويق التحقيق التمايز النسبي في تقديم الخدمات المصرفية مع التركيز على أهمية جودة الخدمات المقدمة للعميل .

[1] أسماء بالحاج وآخرون مرجع سابق، ص20.

المطلب الثاني: الموارد المالية للبنوك التقليدية و استخداماتها

تعتمد البنوك التقليدية في نموذج عملها على آلية الوساطة المالية، حيث تلعب دور الجسر الذي يربط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي وتتشكل البنية المالية لهذه البنوك من شقين متكاملين: الموارد المالية (الخصوم) التي تمثل مصادر الأموال، والاستخدامات (الأصول) التي تمثل أوجه توظيف هذه الأموال توليداً للربح.

الفرع الأول: موارد البنوك التقليدية

موارد البنك هي تلك الأموال المتوفرة لدى البنك ويتم استخدامها في مختلف تمويلات الاستثمارات فهي نقطة بداية مباشرة أعماله وتنقسم موارد البنك إلى ما يلي:

أولا : الموارد الذاتية . الداخلية . [1]: وهي التي تمثل المصدر الأساسي الموارد البنك وتتكون من:

أ- رأسمال المال المدفوع وهو مجموع المبالغ التي يدفعها المساهمون، حيث نقص القوانين والتشريعات في مختلف الدول عن توفر نسبة معينة من رأسمال البنوك يكون موضوع القلة للبنك بالنسبة المتعاملين معه حيث يمكن زيادة رأسمال البنك عن طريق القيام بإصدار أسهم جديدة أو عن طريق الأرباح المحتجزة .

ب – الاحتياطات الهدف من الاحتياطات هو مجابهة أي طارئ غير محتمل حيث يتم تكوينها عن طريق الأرباح المحتجزة وهي جزء من الأرباح غير موزعة، وتشمل الاحتياطات في:

*الاحتياطي الإجباري (القانوني).

*الاحتياطي الاختياري (الخاص).

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 288.

ج .– المخصصات المختلفة مثل تخصص الديون المشكوك فيها وتخصصات الاستهلاكية.

د – الأرباح الغير الموزعة.

هـ – سندات الدين الطويل الأجل التي للودائع حق أولوية السداد عليها.

ثانيا: الموارد الخارجية :

أ – **البنك المركزي**[1]:

ويكون ذلك عن طريق العمليات التالية:

ـ القروض و السلف حيث يعتبر البنك المركزي من الناحية القانونية المقرض الأخير للبنوك ، لهذا فهو يقدم لها قروضا لمساعدتها على تلبية حاجاتها، وغالبا ما يمنح البنك المركزي القروض لتشجيع البنوك على الاقتراض التمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها.

ـ إعادة الحسم (الخصم): تحسم البنوك عادة أوراقا وسندات مالية للمتعاملين معها وبدلا من أن تجمد قيمتها لحين استحقاقها، تعيد حسمها لدى البنك المركزي وتدفع له بالمقابل معدل إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي، وتربح الفرق بين المعدلين معدل الخصم الذي تتقاضاه من مالك الورقة الأصلي ومعدل إعادة الخصم الذي تدفعه للبنك المركزي، ولا يلجأ البنك المركزي إلى إعادة الخصم إلا عند الضرورة القصوى والمتمثلة في:

– تدني سيولة البنك.

[1]زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 51.

– تدني رصيد أمواله الجاهزة.

– زيادة فرص استثمار أمواله في نواح أكثر ربحاً من إعادة الخصم.

ب – التسهيلات الائتمانية الخارجية كمصدر من مصادر التمويل :

وتتخلص من القروض والاعتمادات التي تحصل عليها البنوك من مراسليها في الخارج وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية لذا فان هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدرا مباشرا كما أن استعماله يقتصر على تمويل عمليات مصرفية تصرف البنك المحلي لتمويل عملياته، إلا أن هذه المصادر هامة لتوسيع عمليات البنك مع الخارج حيث تساعد البنك على ترسيخ علاقاته بالخارج مما ينتج عنه إمكانية استخدامه كمصرف مراسل للمصارف الخارجية فيستفيد من العمولات الناتجة عن أداء هذه الخدمات.

جـ – مصادر التمويل الأخرىوتشمل ما يلي:[1]

ـ القروض المتبادلة بين البنوك المحلية

ـ التأمينات المختلفة:وهي التأمينات التي يضعها الإفراد في البنوك مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ـ ودائع البنوك من الخارج في البنوك المحلية .

[1] زياد رمضان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 52.

الفرع الثاني : استخدامات البنك

أولاً: التوظيفات النقدية [1]

أ ـ النقد : تحتفظ البنوك بجزء من أموالها على شكل نقد في خزانتها أو لدى البنك المركزي على شكل حسابات جارية كاحتياطي المواجهة حركة سحب الودائع، ويعتمد مقدار ما تحتفظ به من نقد على أمور منها:

- معدل الاحتياطي النقدي الإجباري الذي يتطلبه قانون البنوك.
- نمط حركة الودائع.
- وضع البلد الاقتصادي والسياسي.

سهولة أو صعوبة حصول البنك على أموال سائلة جاهزة من مصادر أخرى.

- الثقة العامة في المصرف.
- توفر سوق مالية نشيطة.

ب ـ شبه النقد: يحتفظ البنك بجزء من احتياطياته على هذا الشكل من الأصول بعد أن تحتفظ بالاحتياطي النقدي الإجباري على شكل نقد جاهز وأرصدة لدى البنك المركزي، وتشكل أشباه النقود خط الدفاع الثاني، ولذلك فهي تسمى الاحتياطي الثانوي ضد مخاطر عدم السيولة، إذ يوظف البنك جزءا من أمواله في أوراق تجارية تستحق في المدى القصير جدا شريطة أن تكون سيولة هذه الأوراق عالية جدا أو في قروض قصيرة الأجل جدا يستطيع البنك استدعاءها في أي لحظة يشاء، ويتوقف مقدار أشباه النقود لدى البنك على ما يلي :

[1]. الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 64

- نمط حركة الودائع.
- وضع البلد الاقتصادي والسياسي.
- سهولة أو صعوبة بيع شبه النقد في السوق المالية.

جـ : الأرصدة لدى البنوك الأخرى:

. الاستثمارات

. الكمبيالات و الحوالات المخصومة

ـ القروض والسلفات

ثانياً: التوظيفات غير النقدية [1]

أ ـ الكفالات أو خطابات الضمان

تعتبر خطابات الضمان وخطابات الاعتماد من التسهيلات المصرفية غير النقدية، والقيام بإصدارها مثل معظم العمليات المصرفية الأخرى عمل مربح إذا أحسن أداءه وإلا فقد يلحق بالبنك خسائر فادحة، فخطابات الضمان التي يصدرها البنك أو يصدق عليها تمثل التزاما عرضيا قد تتأثر به سيولته في وقت لاحق لذا ينبغي أن ترسم البنوك لهذا النوع من التسهيلات سياسة تتمكن في ظلها من التوفيق بين الربح وعامل الأمان.

ب ـ الاعتمادات المستندية

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في التمويل عمليات التجارة الخارجية بوسائل متعددة أبرزها ما يعرف بإصدار الاعتمادات المستندية التي تشكل التزاما عرضيا على البنك يظهر تحت الحسابات النظامية.

[1] زياد رمضان وآخرون، مرجع سابق ، ص 40-41.

المطلب الثالث: نظم و مبادئ العمل البنكي التقليدي

تقوم نظم ومبادئ العمل البنكي التقليدي على فلسفة الوساطة المالية، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المودع (الباحث عن الأمان والعائد) ومصلحة المقترض (الباحث عن التمويل) ومصلحة البنك (تحقيق الربح).

الفرع الأول : الأسس التي يقوم عليها نشاط البنوك التقليدية:[1]

أولا : سلعية النقود: حيث يعتبر البنك التقليدي النقود سلعة كغيرها من السلع الأخرى التي يمكن الاتجار فيها لا بها، حيث تعتمد البنوك التقليدية على إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار منخفضة وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أصولها التي يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر القائدة المدفوع للمودعين.

ثانيا : سعر الفائدة : يمثل العائد الرئيسي على نشاط البنك التقليدي في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

ثالثا : المتاجرة في الديون: وذلك من خلال اقتراض الأموال من المودعين وإعادة إقراضها للمقترضين ويمنح المودعين سعر فائدة على ذلك، ويتقاضى سعر فائدة أعلى منه من المقترضين، والفرق بين سعري الفائدة هو ربح البنك من هذه المتاجرة.

رابعا : توليد النقود والائتمان: وهو أساس يبدأ عندما يتلقى البنك وديعة حقيقية ويقوم باحتجاز جزء منها كاحتياطي نقدي قانوني واختياري ويتصرف في الباقي بإعادة إقراضه أو استثماره ليحقق بذلك ربحا إضافيا من فوائض القروض وعوائد الاستثمارات.

[1].شاكر القزويني، مرجع سابق ، ص 112

الفرع الثاني : نظم العمل التشغيلي :

يعمل البنك التقليدي وفق نظام دقيق لإدارة التدفقات النقدية:

أولا : نظام الفائدة

هو المحرك الأساسي؛ حيث يتم تحديد سعر الفائدة بناءً على قرارات البنك المركزي وقوى العرض والطلب. وتكون الفائدة على القروض دائماً أعلى من الفائدة على الودائع.

ثانيا : نظام الاحتياطي الإلزامي

البنوك التقليدية لا تترك كل الودائع في الخزينة، بل تحتفظ بنسبة صغيرة (يحددها البنك المركزي) وتُقرض الباقي. هذا النظام هو ما يسمح للبنوك باستحداث النقود والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ثالثا : نظام تقييم الجدارة الائتمانية

قبل منح أي تمويل، يتبع البنك نظاماً صارماً يسمى **(5Cs)**لتقييم المقترض[1]:

- **الشخصية:(Character)** سمعة العميل وتاريخه المالي.
- **القدرة:(Capacity)** قدرة العميل على توليد دخل لسداد القرض.
- **رأس المال:(Capital)** مدى مساهمة المقترض الشخصية في المشروع.
- **الضمانات:(Collateral)** الأصول التي يرهنها العميل للبنك.
- **الظروف:(Conditions)** الوضع الاقتصادي العام ومدى تأثيره على النشاط.

[1] حمزة محمود الزبيدي، *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص. 98.

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية

تمهيد :

تعد الصيرفة الإسلامية أحد أهم القطاعات المالية نمواً في الاقتصاد العالمي المعاصر، وهي منظومة مصرفية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع التعامل بالربا (الفائدة) وتدعو إلى العدالة الاجتماعية وتوزيع المخاطر.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

تُعد الصيرفة الإسلامية نظاماً مصرفياً يقوم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المالية والمصرفية. وهي لا تكتفي بكونها بديلاً خالياً من الربا فقط ، بل هي منظومة اقتصادية متكاملة تربط المال بالنشاط الإنتاجي الحقيقي.

الفرع الأول:تعريف الصيرفة الإسلامية

نشأت الصيرفة الإسلامية وتطورت عبر الزمن ونالت حظا وافرا من الاهتمام وتعددت التعريفات ، حيث عرفها البعض بأنها نظام بنكي لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي ، وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[1]

وقد تم تعريفها كذلك على أنها تلك النظم التي تباشر من خلالها البنوك أعمالها المصرفية ، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية.[2]

---

[1] شهاب أحمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 11

[2] جلال وفاء البدري محمدين ، "البنوك الاسلامية – دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى" – ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 2008 ، ص4.

بناءً على ما تقدم، فإن الصيرفة الإسلامية نشاط مالي ومصرفي يقوم على تقديم الخدمات النقدية وتوظيف الأموال في مشاريع حقيقية ذات جدوى اقتصادية، شريطة خلوها من الممارسات الربوية أو الغرر. بحيث تهدف هذه الصيرفة إحداث توازن بين العائد المالي للمؤسسة وبين المقاصد التنموية والاجتماعية التي تخدم المجتمع.

الفرع الثاني:خصائص الصيرفة الاسلامية

تتميز الصيرفة الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن نظيرتها التقليدية ، والتي يمكن اجمالها في العناصر الآتية :[1]

- التعامل بالمضاربة الشرعية ومختلف أشكال التمويل مثل المشاركة والمرابحة.
- تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية وتطهير المعاملات المصرفية من الربا وبناء نظام اقتصادي إسلامي.
- إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة مضبوطة بأسس شرعية للمصرف وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- الوساطة المالية بين المصرف والعميل تقوم على الشراكة .
- المال هو وسيلة يتم الاتجار بها لا فيها.
- ضمان المشروع ودراسة الجدوى وتقديم الكفالات .
- التضخيم في التكاليف لا يوجد لأن المصرف شريك في الربح والخسارة.
- التعامل مع المصارف الأخرى على أساس صيغ التمويل الإسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعا.

[1]موسى محمد، وعلي عبد الله ،*أساسيات العمل المصرفي الإسلامي*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 4..

- الرقابة الشرعية موجودة ويجب أن تكون ذات سمعة جيدة.
- المخاطر مشتركة بين المصرف ومالك المشروع.
- الخدمات المقدمة هي الخدمات المصرفية غير الربوية إضافة لخدمات تكافلية واستشارية.
- التزام البنوك الإسلامية بعدم التعامل بالربا أو الفوائد أو الغرر ، ووجوب تقيدها في كل معاملاتها بقاعدة الحلال والحرام.
- تعطي البنوك الإسلامية الأولوية فيما تقوم به من عمليات للأنشطة والمشروعات النافعة التي يكون من ضمن أهدافها تحقيق مصالح المجتمع المسلم .

المطلب الثاني: مبادئ و أهداف العمل بالصيرفة الإسلامية

لم تكن نشأة الصيرفة الإسلامية مجرد استجابة لرغبة دينية في تجنب الربا، بل جاءت كضرورة اقتصادية لإيجاد نموذج مالي يربط بين التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية .يقوم هذا النظام على قاعدة أن المال وسيلة للإنتاج وليس غاية في حد ذاته، وهو ما يجعله نظاماً أخلاقياً وواقعياً في آن واحد.

الفرع الأول:مبادئ العمل بالصيرفة الإسلامية

يقوم العمل المصرفي الإسلامي على مبادئ أُسِّسَ عليها، وبما أن المصارف الإسلامية جزءٌ من النظام الاقتصادي الإسلامي، فهي بشكلٍ أكيد تختلف في مبادئها عن نظيرتها التقليدية، وذلك كما يلي:

أولا .: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع التعاملات[1]: تعد الشريعة الإسلامية الأساس والمرجع لكافة معاملات المصارف الإسلامية، لذا يتعين على هذه المصارف أن تضمن في هيكلها التنظيمي "هيئة للرقابة الشرعية" تسهر على متابعة العمل المصرفي والتدقيق في آليات تطبيقه. وتُلحق هذه الهيئة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف مع مراعاة استقلاليتها التامة عن مجلس الإدارة؛ إذ تضفي هذه الاستقلالية نوعاً من الشفافية والوقار على الرقابة الشرعية الخاصة بمنتجات المصرف الإسلامي وخدماته.

ثانيا : عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً[2]: يشكل هذا المبدأ الركيزة الأساسية والقاعدة الرصينة التي يقوم عليها المصرف الإسلامي، فبدونه يفقد المصرف هويته المستقلة ويصبح كباقي البنوك التقليدية والمؤسسات المالية الربوية؛ ذلك أن الشريعة الإسلامية

---

[1] سمير رمضان الشيخ، *الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية: الإطار النظري والتطبيق العملي*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص. 85.

[2] محمد محمود العجلوني، *المصارف الإسلامية: الأحكام العامة والعمليات التنفيذية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2023، ص. 48

تحرّم الربا تحريماً قاطعاً، ولذا يستعيض المصرف الإسلامي عنه بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر.

ثالثا :الاستثمار في الحلال وفي مجالات التنمية: يرى المنظور الاقتصادي الإسلامي أن "المال لا يلد مالاً"، وإنما ينمو ويزيد بالعمل والإنتاج؛ لذا يتعين على المصارف الإسلامية التوجه نحو الاستثمار الحقيقي باستخدام كافة الوسائل والأساليب التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه المصارف إلى توجيه صيغها التمويلية نحو دائرة إنتاج السلع والخدمات المباحة (الحلال) التي تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

رابعا : مبدأ الغنم بالغرم والخراج بالضمان[1]: تعتمد المصارف الإسلامية في ممارسة الوساطة المالية (جمع المدخرات وتوظيفها) على أساليب واستثمارات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تعمل كنظيرتها التقليدية التي تحدد أرباحاً ومعدلات فائدة مسبقة ومضمونة. فالمصارف الإسلامية تعمل وفق قاعدة "**الغنم بالغرم**"؛ والتي مفادها أن من ينال نفع الشيء يتحمل ضرره وتكاليفه، ومن فروعها التطبيقية أن توزيع الأرباح وتحمل الخسائر يكونان تبعاً لحصة المشاركة في رأس المال أو الجهد.

[1] مريم بوزيدي، *آليات تفعيل صيغ التمويل الإسلامي في المصارف التجارية: دراسة حالة عينة من النوافذ الإسلامية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، 2022، ص. 74.

الفرع الثاني:أهداف العمل بالصيرفة الإسلامية تسعى المصارف الإسلامية من خلال العمل بالصيرفة الإسلامية إلى تحقيق الأهداف التالية :

أولا : تحقيق الربح[1]:وهو أهم الأهداف، وبدونه لا تستطيع المصارف الإسلامية الاستمرار أو البقاء لكي تحقق أهدافها الأخرى. والربح لا يهم فقط حملة الأسهم باعتبار أنه يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل يهم أيضاً المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم. بالإضافة إلى أن ربح المصرف يهم المجتمع ككل، لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود المصرف، واستمرار خدماته وتدعيمه للمجتمع الذي يوجد فيه.

ثانيا : تحقيق الأمان : يسعى المصرف الإسلامي إلى العمل في مناخ يتميز بالأمان والبعد عن المخاطر، وذلك بمحاولة اتباع سياسة التنويع في توظيفاته و ربط نشاطه باستثمارات حقيقية . بما لا يتعارض مطلقاً مع هدف تحقيق الربح؛ بل إن مهمة إدارة المصرف تكمن في تحقيق التوازن بين هذين الهدفين عن طريق ربط الربحية بمستويات معينة من المخاطر، على أساس اختيار المصرف للمشروعات الاستثمارية التي تتناسب مع درجة المخاطر المقبولة .

ثالثا : تحقيق النمو: يعتبر هذا الهدف أيضاً من أهم أهداف المصارف الإسلامية، ويقصد به نمو الموارد الذاتية للمصرف والتي تتمثل في حقوق الملكية (من رأس مال، واحتياطات، وأرباح محتجزة وغيرها)، وكذلك نمو الموارد الخارجية والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.

[1]كمال منصوري، *آليات التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية*، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2018، ص. 45.

رابعا : تحقيق التكافل الاجتماعي[1]: تتبنى المصارف الإسلامية قضية التكافل الاجتماعي في كافة تعاملاتها، حيث تعمل على تحقيق العائد الاجتماعي عند توظيف أموالها، باعتبارها مؤسسات مالية ذات إمكانيات متعددة وتأثير ملموس في سلوكيات الأفراد والجماعات. وعلى هذا الأساس، تسعى المصارف الإسلامية إلى تعبئة مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو استثمارات تخدم المجتمع ككل.

كما تقدم خدمات تمويلية واجتماعية للفئات الهشة والمحتاجين ، فالمصرف يعامل عملائه بالقسط ، ويساهم في وجوه البر والإحسان.

إن الإنفاق على الأهداف الخيرية يندرج ضمن باب إعادة توزيع الإيرادات الصافية، لذا يتعين على المصرف دائماً تخصيص جزء من إنفاقه لخدمة المجتمع بما يتناسب مع هويته وبعده العقدي، وهو ما يمنح الصيرفة الإسلامية ميزة تنافسية وأخلاقية فريدة مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى.

[1] بلال بوزيدي، *دور أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة: إشارة إلى صيغة القرض الحسن وصناديق الزكاة*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، 2023، ص. 95.

المطلب الثالث: الموارد المالية للصيرفة الإسلامية و استخداماتها

إن الصيرفة الإسلامية تستبعد آلية الفائدة المسبقة والمضمونة أخذاً وعطاءً، لذا فإنها تنتهج سبلا أخرى لتوفير الموارد المالية بمختلف تصنيفاتها، وكيفية توجيه تلك السيولة نحو الاستخدامات التمويلية المتاحة (كالمضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والإجارة)، بما يضمن كفاءة الأداء المالي والالتزام العقدي في آن واحد.

الفرع الأول: الموارد المالية للصيرفة الإسلامية

أولا : مصادر الأموال الداخلية

أ / حقوق المساهمين:

وتسمى أيضاً بحقوق أصحاب الملكية، وتتمثل حقوق المساهمين في بعض عناصر المركز المالي التي تعود ملكيتها على مؤسسي المصرف أو الذين لهم حصص في رأس المال، وتتكون حقوق المساهمين من:[1]

1- رأس المال: من المنظور الاقتصادي للشركات والمؤسسات المالية رأس المال الاجتماعي هو رأس المال المرخص به من قبل السلطات المختصة في الدولة، ويتم الاكتتاب فيه من طرف المؤسسين أو المساهمين بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة وهو بمثابة مصدر أمان وصمام له لمواجهة الخسائر غير المحتملة، فيتم تخفيض قيمته بقيمة الخسائر عندما تتجاوز قيمة الاحتياطات.

2 - **الاحتياطات:** هي النقود السائلة التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية، يتم تكوينها لمواجهة خطر ما. وهي جزء من حقوق المساهمين و أو حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية، ويتم تكوينه من الإيرادات (الدخل)، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات وهي:[1]

[1] عمر حسين، ص14*موسوعة المصطلحات الاقتصادية*، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1980.

- الاحتياطي القانوني (الإلزامي)

- الاحتياطي الاختياري

- احتياطي مخاطر الاستثمار

- احتياطي تذبذب معدل الأرباح

3 / الأرباح المحتجزة: هي الأرباح المتعلقة بالمساهمين والتي يتم ترحيلها إلى السنة الموالية لأغراض تحسبية، فهي بمثابة احتياطي اختياري، ويراعى أيضاً في استثمارها عائدية هذه الأموال للمساهمين عند التصفية وتوزيع أرباحها، ويتم ترحيلها بناء على قرار من مجلس إدارة المصرف وبموافقة الجمعية العامة للمساهمين، وإن لم تستخدم فهي حق من حقوق المساهمين يعاد توزيعها عليهم .

4 / المخصصات : هي المبالغ التي يتم خصمها من الإيرادات لمقابلة النقص في قيمة الأصول (الاهتلاك) ولمواجهة التزامات أخرى لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، وهذه المخصصات تعبر عن مصادر الأموال الداخلية خلال الفترة الممتدة من تكوين المخصص إلى حين تاريخ استخدامه في الغرض المخصص له وهي نوعان:[2]

أ- **مخصص إهتلاك الأصول:** يكون لمقابلة استعمال الأصول.

ب- **مخصص مقابلة النقص في الأصول:** وهو نوعان: *

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يكون لمقابلة الديون التي تتوقع إدارة المصرف أنها لن تستوفيها من العميل *

---

[1]عبد العزيز الهامي،"هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص 112.

د. عبد الجبار حمد السبهاني ، "الوجيز في المصارف الاسلامية" ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 80. [2]

مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية يكون لمقابلة تدني قيمة الأوراق المالية الشرعية، كالصكوك الإسلامية، والأسهم العادية التي تتوافق مع أحكام الشرعية الإسلامية.

5 /**مصادر أخرى:** هناك مصادر أموال داخلية أخرى يمكن للمصرف الإسلامي الاستفادة منها، إلا أنها ليست مصادر رئيسية، فهي تظهر في حالات نادرة الحصول، وهي على نوعين:[1]

أ- **القروض الحسنة من المساهمين:** هي مبالغ مالية من المساهمين أو أصحاب حقوق الملكية، تدفع للمصرف عند احتياجه للسيولة. بدلاً من اللجوء للبنوك التقليدية ، حيث تدفع لمن ينتفع بها وترد دون زيادة ابتغاء وجه الله.

ب- **التأمين المودع من المتعاملين** ويتمثل في قيمة التأمين الأغراض مختلفة، كتامين تغطية خطاب الضمان .

ثانيا: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية :

1/ الودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية) [2]:

تعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها إليهم عند الطلب ، والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنك بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك

[1]محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، "موسوعة الفقه الإسلامي بيت الأفكار الدولية الرياض"، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص 493.

[2]بلعزوز بن علي، وكويدرتيشات، *إدارة السيولة والمخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية*، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2021، ص. 84.

المركزية ومؤسسات النقد، وتعد الأرباح المتحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق (المساهمين) وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الخراج بالضمان).

2/ الودائع الادخارية (حسابات التوفير)[1]:

تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى البنوك الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين وهما:[2]

- **حسابات الادخار مع التفويض بالاستثمار:** ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على اقل رصيد شهري، ويحقق للمتعامل الإبداع أو السحب في أي وقت شاء به.
- **حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار:** وهذا النوع لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.

3 / ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار):

وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بغرض الحصول على عائد، نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم.

[1] محمد محمود، *الودائع المصرفية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي الحديث*، ط 1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2023، ص 168.

[2] محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري ، مرجع سابق ، ص 494.

4/ دفاتر الادخار الإسلامية[1]:

تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الادخارية بالبنوك الإسلامية، و يمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت ، وهذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض البنوك الإسلامية ومنها البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ويتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وفقا لنتائج النشاط الفعلي للمصرف، ويمكن أن يتم صرف عائد ريع سنوي تحت حساب العائد وعلى أن تتم التسوية في نهاية العام.

5/ودائع المؤسسات المالية الإسلامية[2]:

انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم بعض البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد، أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد.

6/ صكوك المضاربة [3]:

وهي شهادات موحدة القيمة ـ صادرة عن البنك الإسلامي بصفته مضاربا ـ بأسماء من يكتتبون بها بهدف تمويل مشروع اقتصادي محدد، على أن يُوزع الربح المحقق بينهما بنسبة شائعة متفق عليها مسبقاً، بينما يتحمل المستثمرون الخسارة المالية إن حدثت ، وتعد من مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية .

---

[1]البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، *دليل الخدمات المصرفية الإسلامية وأحكام دفاتر الادخار*، القاهرة: قطاع الفروع والمعاملات الإسلامية، 2020، ص 42.

[2]محمد محمود، ، *نفس المرجع*، ص 245.

[3]بن خدة، مريم وموساوي، إيمان، *واقع وآفاق صكوك المضاربة كأداة لتمويل الهياكل الارتكازية في الجزائر*، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2024، ص 53.

الفرع الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية

تتوزع استخدامات البنوك الإسلامية بشكل عام على الأوجه التالية:[1]

أولا : موجودات نقدية

لا تختلف مكونات هذا البند كثيرا عما هو لدى البنوك التقليدية باستثناء كون حسابات البنوك الإسلامية لدى البنوك الأخرى – إسلامية كانت أم غير ذلك ـ لا تتقاضى أية عوائد، وعادة ما تحتفظ البنوك الإسلامية بأرصدة سائلة بمبالغ تفوق ما هو لدى البنوك التقليدية وبالتالي ترتفع نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية بسبب عدم وجود سوق نقدية إسلامية كبيرة يمكن من خلالها توظيف هذه السيولة.

ثانيا : حسابات الاستثمار المخصص (المقيد)

هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنك الإسلامي والتي تكون مقيدة ببعض الشروط الخاصة مثل الاشتراط على البنك أن يستثمر تلك الأموال في مشروع معين، أو لغرض معين، أو في صفقة تجارية محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، كما يمكن أن يكون تقييد أصحاب هذه الحسابات للمصرف بأشكال أخرى مثل اشتراط عدم خلط أموالهم بأموال الغير، أو عدم البيع بالأجل، أو عدم البيع بدون كفيل أو رهن، أو اشتراط البيع بربح لا يقل عن حد معين أو غير ذلك من الشروط.

أما إذا كان العقد وفق صيغة الوكالة فيجب أن يتم الاتفاق بين الطرفين على تحديد أجر معلوم يستحقه البنك بصفته وكيل الاستثمار سواء تحقق ربح أم لم يتحقق بينما يتفرد صاحب هذا الحساب بكل ما يتحقق من أرباح بعد اقتطاع المصاريف وأجرة الوكيل، كما أنه يتحمل أي خسارة قد تحدث.

---

[1] أحمد صبحي أحمد أبو عبيد،البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،2016 ، ص 13.

ونظرا لان الحسابات الاستثمارية المخصصة أو المقيدة تكون إما على هيئة عقد مضاربة أو وكالة بالاستثمار، فإنها لا تمثل علاقة دائن و مدين بين أصحاب هذه الحسابات والبنك سواء بصفته مضاربا أو وكيلا، وعليه فان هذه الحسابات لا تدخل ضمن عناصر المركز المالي للمصرف لان حقه بالتصرف فيها ليس مطلقا.

ثالثا : القرض الحسن[1]

هو قرض بدون فائدة يقدمه البنك للمقترض عونا له في الشدة أو دعما له في فعل الخير أو عمل طيب، وتقسم الفروض الحسنة من حيث الغرض إلى قسمين:

أ ـ قروض اجتماعية لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة (حالات المرض والوفاة والتعليم والإسكان).

ب ـ قروض إنتاجية تقدم لصغار الحرفيين والعمال لمساعدتهم لكي يتحولوا إلى طاقة إنتاجية وأن ينتجوا بما يفي حاجاتهم ويحقق فائضا يسددوا به القرض.

4/ الاستثمارات المباشرة

ويمكن أن يأخذ الاستثمار المباشر الصور التالية:

- توظيف أموال البنك في مشروعات تأكد له من واقع دراساته جدواها وربحيتها ويقوم البنك بنفسه تنفيذ تلك المشروعات ومتابعتها وتظل هذه المشروعات دائما ملكا للمصرف.
- شراء أصول أو سلع معينة عقارات سيارات آليات.... وغيرها) وتأجيرها والحصول على عائد التأجير أو بيعها والحصول على عائد البيع.

[1] بلال بوزيدي، مرجع سابق ، ص. 95.

- المساهمة في الشركات التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تمثل هذه الشركات فروع استثمارية للبنوك الإسلامية.

وتستطيع البنوك الإسلامية أن تستثمر أموالها المتاحة في مختلف المشاريع والمجالات شريطة أن تتجنب الربا وأن تكون مجالات عمل المشاريع المستثمر بها مقبولة شرعا.

المبحث الثالث: النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد:

تُعد النوافذ الإسلامية أحد الحلول المبتكرة التي تبنتها البنوك التقليدية لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، دون الحاجة لتأسيس بنك إسلامي كامل ومستقل ، إذ يُعتبر ظهورها في أروقة البنوك التقليدية نقطة تحول جوهرية في تاريخ التمويل الحديث، حيث تمثّل جسراً يربط بين النظام المالي العالمي التقليدي والنظام الاقتصادي الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة وتجنب الفائدة (الربا) .

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في المجال الاقتصادي بأهدافها السامية وخصائصها الفريدة، التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وتلبي حاجات المجتمع المالية بطرق عادلة ومستدامة .

الفرع الأول : مفهوم النوافذ الإسلامية

لغة :

1.النافذة [1] : من نفذ النفاذ تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذا، وفي الحديث بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما أي إمضاء وصيتهما. وما عهد إليه قبل موتهما.

2.الإسلامية[1] :الإسلام في اللغة يراد به الاستسلام والانقياد والخضوع يقال أسلم الرجل انقاد، وقيل أسلم دخل في الإسلام وصار مسلما.

[1]ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، ج 3، القاهرة: دار المعارف، 2008، ص 421.

اصطلاحا: وردت تعاريف متعددة لمصطلح النوافذ الإسلامية

فهناك من يعرفها بأنها الفروع المصرفية التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع العمليات طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية[2].

كما تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على" أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية[3] .

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج مفهوم النوافذ الإسلامية على أنها جزء داخل المصرف التقليدي ينشئ خصيصا للتعامل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: نشأة النوافذ الإسلامية

تعود بداية فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية عند ظهور المصارف الإسلامية حيث بدأت تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي وفي مطلع السبعينيات من القرن الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.

وقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام مصرف مصر في عام

---

[1]الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، *مختار الصحاح*، بيروت: المكتبة العصرية، 1999، مادة (س ل م)، ص 150.

[2].حفصي عباس، "مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية"، مجلة الدراسات الإسلامية، الأغواط – العدد الثامن– جانفي 2017 ، ص 191.

[3]منير خطوي،مبارك لسلوس، "النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 13، العدد 2 (2020) ، ص 926.

1980 بإنشاء أول فرع يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية "وقد أدى : تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التقليدية هناك إلى إنشاء فروع تختص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980/1981 إلى خمس وثلاثين فرعا (35) في عدد من البنوك التقليدية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه المصارف قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل[1].

في المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلا ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990 ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ستة وأربعين (46)فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة [2].

لقد كانت فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر استجابة لرغبة شريحة هامة من المجتمع الجزائري في التعامل مع منتجات وخدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة

---

[1]بومدين، عبد الغني، *الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية: دراسة حالة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023، ص 102

[2]الفلاحي، عدنان خالد، *تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: آلياته وضوابطه وتطبيقاته*، ط 1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020، ص 74.

الإسلامية. وقد حظيت هذه الفكرة بدعم رسمي من خلال سن القانون رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في عام ، 2020والذي مهد الطريق لقيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة ، وقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالصيرفة الإسلامية، وذلك لما تتمتع به من مبادئ وقيم تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتوفر بدائل تمويلية متوافقة مع أخلاقيات الدين الإسلامي . وفي إطار هذا المسعى، جاء قانون 20-02 المؤرخ بـ 15 مارس 2020 ليلعب دورا هاما في تبنى الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري، أكبر مؤسسة مالية في البلاد[1].

الفرع الثالث : أهداف و خصائص النوافذ الإسلامية

أولا : أهداف النوافذ الإسلامية

للنوافذ الإسلامية أهداف كثيرة نذكر منها:

- استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية، وتوسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي، بالإضافة إلى تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

[1]قانة مسعود،قصي نجيب، "النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين الواقع والتحديات" ، دراسة النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري –وكالة تقرت– مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2024-2023 ، ص 15-16.

ثانيا : خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية بجملة من الخصائص أهمها[1]:

أ ـ :تعتمد هذه النوافذ حصرا على المعاملات المالية الشرعية، مستبعدة أي شكل من أشكال الربا أو الغرر، مع التركيز على صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة.

ب ـ: تخضع هذه الوحدات لرقابة دقيقة من قبل هيئات شرعية متخصصة، تضمن مطابقة جميع عملياتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال مراجعة منتظمة للسياسات والمنتجات المالية

ج ـ: تتنوع أدواتها التمويلية لتشمل مجموعة من الصيغ الشرعية كالمشاركة والمضاربة والمرابحة، مما يوفر خيارات متعددة تلبي احتياجات العملاء المختلفة.

د ـ: تقوم العلاقة مع العملاء على أساس الشراكة والمشاركة في الربح والخسارة، بعيدا عن النموذج التقليدي القائم على مبدأ الفائدة و الدين .

أخيرا: تعتمد آلية تمويل هذه النوافذ على نظام الاستثمار والشراكة حتى مع البنك الأم، حيث يتم التعامل مع أي أموال تقدمها الإدارة الرئيسية كاستثمار وليس كقرض بفائدة.

[1]طهراوي أسماء، "تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال – جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– المجلد 05 العدد 02 – ديسمبر 2022، ص 643-644.

المطلب الثاني: أشكال النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية

شهد الجهاز المصرفي الجزائري اتجاه بعض البنوك التقليدية لاعتماد الصيرفة الاسلامية من خلال فتح نوافذ اسلامية تعمل على تقديم خدمات مصرفية اسلامية ، وتختلف أنواع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، تبعا لاختلاف المصرف التابعة له، وبحسب توجهات القائمين عليها، وأهدافهم والدوافع التي دفعت لإنشائهم لهذه النوافذ، وبحسب بحثنا فقد وجدنا أن النوافذ الموجودة في الوقت الحاضر لها عدة أشكال نذكر منها [1]:

الفرع الأول : منتجات تمويل و صناديق استثمار إسلامية داخل المصارف التقليدية

أولا : منتجات تمويل إسلامية تقدم داخل فروع مصارف تقليدية:

يعد هذا النوع من أسهل وأسرع وأربح الطرق التي يمكن أن تقوم بها المصارف التقليدية بالموازاة مع نشاطها العادي وتلجأ إليه المصارف التي يكون هدفها تجاريا بحتا، وتسعي إلى الكسب السريع، وجذب شريحة كبيرة من العملاء، واستغلال أكبر نصيب في سوق التعامل المصرفي الإسلامي، حيث ترى في تقديم المنتجات الإسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاتها التقليدية مجرد إضافة إلى تشكيلة المنتجات، حيث تقوم تلك المصارف بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية، كالمشاركة، والمضاربة، والمرابحة، والاستصناع.

ولكن هذا التنوع وهذه الازدواجية في تقديم الخدمات, قد قوبلت بكثير من الانتقادات والشك, وكانت مدخلا للطعن في عدم المصداقية, سواء من قبل العملاء, أو من قبل المهتمين بالنظام المصرفي الإسلامي, من علماء, ومفكرين, واقتصاديين, لعدم وجود

[1] نوة بن يوسف ، "واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ، الملتقى العلمي الوطني حول أهمية التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر –بين الإمكانيات المتاحة والرهانات المستقبلية" ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرمخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، ص 5 .

الضوابط العلمية, والعملية, وعدم إتباع الشفافية في تقديم تلك الخدمات, مما يبعث في النفس عدم طمأنينة في التقيد بالضوابط الشرعية لتقديم هذه الخدمات, كما يظهر ذلك جليا في تفاوت المصارف التي تأخذ بهذا النوع في مدى الالتزام بالضوابط الشرعية في تقديمها لهذه المنتجات.

ثانيا : صناديق استثمار إسلامية: الصندوق هو وعاء استثماري، يأخذ شكل الشركة غالبا، ويهدف إلى تحقيق أرباح للمستثمرين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ، حيث نجد أن نشاط المصارف التقليدية في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية لم يقتصر على الجانب المصرفي فقط ، بل نجد أن بعض المصارف اختارت أن تنشئ صناديق استثمارية إسلامية خاصة ، في مجالات السلع والأسهم، تعتمد على صيغ وأنشطة متعددة، تماثل في حجمها وعائداتها حجم تعاملات النوافذ الإسلامية، بل إن بعض البنوك شق طريقه في مجال المصرفية الإسلامية بإنشاء صناديق استثمار إسلامية أول الأمر، ثم بعد ذلك أنشأ فروعا و نوافذا إسلامية.

الفرع الثاني : نوافذ و فروع تابعة لمصارف تقليدية تقدم منتجات إسلامية

أولا : نوافذ تقدم منتجات إسلامية في مصارف تقليدية:

في هذا النوع يقوم المصرف التقليدي ، بإنشاء وحدات متخصصة بالعمل المصرفي الإسلامي، تعارف البعض على تسميتها مراكز، أو نوافذ، أو وحدات، تقوم بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، فقط من خلالها دون غيرها، بغض النظر عما يقدمه الفرع التقليدي من معاملات تقليدية ، فهي أشبه بمكتب خاص ضمن حدود الفرع التابع له، وقد أخذت به بعض المصارف تلبية لاحتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل الإسلامي.

ثانيا : فروع إسلامية تابعة للمصارف التقليدية:

نظرا لما في النوعين الأول والثالث من شبهات، ومداخل للمشككين في مصداقيتهما للعمل ضمن الضوابط الشرعية, ولما تبعث به الازدواجية في التعامل والانفتاح غير المقيد في تقديم الخدمات الإسلامية جنبا إلى جنب، مع الخدمات المصرفية التقليدية, من ضعف المصداقية, وانعدام الأهلية، سعت بعض المصارف إلى معالجة هذا الوضع, وزرع الثقة في نفوس العملاء, والباحثين المصرفيين, وذلك بإنشاء فروع إسلامية جديدة متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي, أو تحويل فروع تقليدية قائمة إلى العمل المصرفي الإسلامي، وتخصصها به، وإلغاء ما كانت تقوم به من أعمال, ومعاملات تقليدية, وتكون هذه الفروع في العادة إما تابعة لإدارة المصرف التقليدي، المنبثقة منه أو تنشأ لها إدارات خاصة بها، وكان دافع القائمين على هذه الفروع غالبا . تحويل مجمل أعمالها نحو الصيرفة الإسلامية، غير عابئين بالهدف التجاري، البحت وكان مدخلهم نحو ذلك هو بإنشاء إدارات مستقلة للخدمات الإسلامية، يديرها متخصصون في مجال الصيرفة الإسلامية، يضعون على عواتقهم وضع خطط استراتيجية للعمل الإسلامي, يبدأ بتحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية، مع إنشاء فروع جديدة، ثم بعد ذلك إنشاء هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها, تضم عددا من العلماء والمتخصصين في المجال الشرعي والاقتصادي، لكسب المزيد من الضمان لسلامة التطبيق، واكتساب المزيد من ثقة الجمهور من العملاء, مما كان له الأثر الواضح في سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي، وقدرته على التنافس التجاري مع المصارف التقليدية في السوق المحلية والدولية.

الفرع الثالث : مصارف التقليدية في طريق التحول الكامل للنظام المصرفي الإسلامي

إيمانا من القائمين على بعض المصارف التقليدية بشرعية النظام المصرفي الإسلامي، ورغبة منهم في التحول الكامل لأنه الطريق الأكمل والأسرع، والأجدر باكتساب ثقة العملاء، قامت بعض المصارف بشق الطريق نحو التحول الكامل لجميع البنك نحو العمل المصرفي الكامل، وذلك بإيقاف جميع التعاملات التقليدية ، وإنشاء أوعية استثمارية جديدة، ومحاولة تنقية البنك جميعه من العمل المصرفي التقليدي، ومما ساعدها في ذلك صغر حجمها في السوق المصرفي، وسهولة إعادة تأهيل العاملين بها.

المطلب الثالث: واقع تحديات وآفاق تطوير نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تواجه هذه النوافذ جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق كفاءتها القصوى، بدءاً من إشكالية "الفصل التام" بين الأموال التقليدية والإسلامية، وصولاً إلى غياب الأطر القانونية الموحدة التي تحكم عملها. وفي المقابل، تلوح في الأفق آفاق واعدة للتطوير، مدفوعةً بالابتكار المالي الرقمي والوعي الاستثماري المتنامي، مما يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول كيفية تجاوز هذه العقبات لتعزيز بصمة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي العالمي.

الفرع الأول : واقع تحديات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

واجهت عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات على أرض الواقع ، والتي تتلخص في :

أولا : تحديات تتعلق بالبيئة القانونية والتشريعية[1]

تخضع المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يجعل البيئة المصرفية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات، نظراً للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية، ففي البداية، كانت هذه المعاملات تخضع لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم ، والذي كان يعامل الصيرفة الإسلامية كعمليات

[1] سمير تواتي، واقع وآفاق الصناعة المالية الإسلامية في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09: دراسة تقييمية للأداء المالي للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، 2024، ص 45.

قرض تقليدية ويخضعها للقواعد الاحترازية والضريبية ذاتها دون مراعاة لخصوصيتها، مما شكل عائقاً كبيراً أمام نشاطها.

بدأت ملامح التغيير بصدور نظام بنك الجزائر 18-02 مؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، و الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في*الجريدة الرسمية العدد 73*. حيث يمثل البداية الرسمية لتأطيرها؛ أين سمح للبنوك بممارسة بعض المعاملات غير الربوية، فهو بذلك يعتبر النص التمهيدي الذي صدرت في ظله أولى النوافذ الإسلامية، فقد مثّل محاولة رسمية أولى لتبيين العمليات المصرفية التشاركية وتعريف بعض صيغها كالمرابحة والإجارة،

غير أن القفزة النوعية الفعلية تجسدت في نظام بنك الجزائر رقم 20-02 مؤرخ في 15 مارس سنة 2020، و الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في *الجريدة الرسمية العدد 16*.، والذي وضع القواعد التنفيذية المفصلة للصيرفة الإسلامية، وحدد النظام صيغ التمويل المعتمدة (كالمرابحة، المضاربة، والمشاركة)، وألزم البنوك بالفصل المالي والمحاسبي التام لسيولة الشبابيك الإسلامية عن الفروع التقليدية.

تعليمة رقم 20-03 دليل المنتجات الإسلامية مؤرخة في 2 أبريل سنة 2020، تحدد شروط تقديم المنتجات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، صادرة عن المديرية العامة للتنظيم والسياسة النقدية لبنك الجزائر ، حيث تعتبر الدليل التقني والتنفيذي الذي حدد بدقة الآليات المصرفية، الشروط التجارية، والإجراءات الإدارية للحصول على ترخيص بنك الجزائر، كما عرّفت المنتجات التسعة المعتمدة في السوق الوطنية:المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السَلم، الاستصناع، حسابات الودائع، وحسابات الاستثمار.

مرسوم تنفيذي رقم 20-111 مؤرخ في 18 ماي سنة 2020، يحدد تنظيم الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية المصرفية وصلاحياتها وسيرها في *الجريدة الرسمية العدد 30*.

وتوج هذا المسار التشريعي بصدور القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 23-09 في 21 جوان 2023في*الجريدة الرسمية العدد 43*، الذي يبرز كيف تحولت الصيرفة الإسلامية من مجرد "تعليمات تنظيمية" إلى "قانون رسمي للدولة" يحمي الصيرفة الإسلامية ويعزز الأداء المالي للبنوك. والذي أحدث تحولاً جوهرياً بإفراد فصل كامل للصيرفة الإسلامية، معترفاً بها قانوناً ومستحدثاً للجنة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية كمرجعية عليا، بالإضافة إلى السماح بتأسيس بنوك إسلامية مستقلة تماماً لأول مرة في تاريخ التشريع الجزائري[1].

ومن بين أهم معيقات التشريعية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عموماً:

- القوانين الضريبية التي لا تفرق بين النظامين التقليدي و الإسلامي.
- القانون التجاري الذي لا يراعي الفصل بين نظامي الصيرفة .
- نظام التأمينات و ما له من آثار لا تتماشى و مبادئ العمل المصرفي الإسلامي .

لما لهذه القوانين من تأثير مباشر على تطور المعاملات المصرفية الإسلامية وانتشارها.

ثانيا : تحديات تتعلق بنقص كفاءة الموارد البشرية

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر مشكلة نقص في العنصر البشري المؤهل والمتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي؛ لأن معظم العاملين في هذه النوافذ

[1] بنك الجزائر : https://www.bank-of-algeria.dz/(اطلاع: 02 / 05 / 2026).

يتم استقطابهم من البنوك التقليدية نظراً لخبرتهم في مجال العمل المصرفي العام، والذين تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية، مما يصعب عليهم التأقلم السريع مع فلسفة وأحكام العمل المصرفي الإسلامي.

ثالثا :تحديات ذات صلة بالنظم والسياسات

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التقليدية التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب مع المصرفية التقليدية، لا تولي انتباهاً كافياً لأمرين هامين:

- **عدم ملائمة النظام المحاسبي:** حيث إن النظام المعمول به حالياً قائم على أسس تقليدية لا تتوافق مع متطلبات القياس والإفصاح في العمل المصرفي الإسلامي.
- **التباطؤ التقني والإجرائي:** يظهر أحياناً تباطؤ في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء في صورة إطالة وتعقيد في المعاملات، وضعف نسبي في مستوى خدمة العملاء.

رابعا : تحديات مرتبطة بعلاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك

ويشمل ذلك طبيعة العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة، وجمعية المساهمين في المصرف، والتي تثير الإشكالات التالية:

- **التبعية وعدم الاستقلال التام:** من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية، أنها تابعة إدارياً وهيكلياً للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها بذاتها، وهو ما قد يقلل من فعاليتها الرقابية.
- **شبهة اختلاط الأموال:** من أكثر الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية وتثير قلق الهيئات الشرعية، هو ما قد يحدث من اختلاط بين أموال الفروع الإسلامية

وأموال البنك الرئيسي والفروع التقليدية الأخرى؛ إذ غالباً ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي (التقليدي)، والذي قد يستخدمه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه مجدداً و كذلك الأمر في حالة ما إذا احتاجت النافذة إلى تمويل من البنك الرئيسي في حالات العجز مثلا.

الفرع الثاني : آفاق تطوير نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تمثل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية جسراً حيوياً للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، وتكمن آفاق تطويرها في تعزيز الشمول المالي، رقمنة المنتجات، وتفعيل الرقابة الشرعية المستقلة .يهدف هذا التوجه إلى استقطاب السيولة الكامنة، تنويع الخدمات المصرفية، وتلبية الطلب المتزايد على التمويل الحلال.

أولا : التحول الرقمي الكامل

يُعد دمج التكنولوجيا المالية في النوافذ الإسلامية أكبر فرصة للتطوير[1]:

أ ـ **العقود الذكية:**استخدام تقنيات العقود الذكية. في عقود المرابحة والمشاركة، مما يضمن الشفافية والسرعة في التنفيذ ويقلل من الأخطاء البشرية.

ب ـ **التطبيقات البنكية المتخصصة:** تطوير واجهات المستخدم خاصة بالنافذة الإسلامية داخل تطبيقات البنوك التقليدية، توفر أدوات مثل "حاسبة الزكاة" وتتبع الأثر الاجتماعي للاستثمارات.

[1] محمود شحاتة، "التحول نحو الصيرفة الإسلامية: الجوانب التطبيقية والشرعية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2018 ، ص 112.

ثانيا : الابتكار في هندسة المنتجات

تجاوز مرحلة "المرابحة" و التي تشكل أغلب نشاط النوافذ حالياً نحو منتجات أكثر عمقاً

أ ـ الصكوك الخضراء والمستدامة :تطوير منتجات تمويلية تربط بين أحكام الشريعة ومعايير الاستدامة البيئية، وهو توجه عالمي يجذب المستثمرين الدوليين.

ب ـ المشاركة المتناقصة:تفعيل أدوات المشاركة في تمويل العقارات والمشاريع الصناعية بدلاً من الاعتماد الكلي على الاستدانة.

ثالثا : الاستقلال المؤسسي الكامل

من آفاق التطور أن تتحول النافذة من مجرد "قسم" داخل فرع تقليدي إلى فروع مستقلة بالكامل

أ ـ هذا التطور يعزز مصداقية الهوية المصرفية والشرعية لدى العميل.

ب ـ يساهم في الفصل التام للعمليات المحاسبية، مما يسهل عملية الرقابة والتدقيق.

رابعا : التوسع في قطاع الشركات والمشاريع الصغيرة

توجد آفاق كبرى في توجيه النوافذ الإسلامية لخدمة قطاع الأعمال:

أ ـ التمويل الجماعي الإسلامي :عبر منصات تابعة للنافذة تربط بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة وفق عقود المضاربة.

ب ـ تمويل سلاسل الإمداد:باستخدام عقود السلم والاستصناع لتوفير سيولة للمصنعين والمزارعين.

خامسا : التحول الكلي

في كثير من الأسواق الواعدة، تُعتبر النافذة الإسلامية مرحلة انتقالية نحو الهدف النهائي و هو تحويل البنك التقليدي بالكامل إلى بنك إسلامي بعد وصول حجم أصول النافذة إلى نسبة حرجة (مثلاً أكثر من 50% من إجمالي أصول البنك)، وهو ما حدث في تجارب ناجحة للعديد من المصارف الخليجية.

خلاصة :

تمثل العلاقة بين البنوك التقليدية والصيرفة الإسلامية نموذجاً للتنوع المالي الذي يخدم مختلف التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المعاصر. فبينما يرتكز النظام التقليدي على سعر الفائدة كأداة أساسية لإدارة السيولة وتحقيق الربح، تقدم الصيرفة الإسلامية بديلاً يقوم على المشاركة في الربح والخسارة والارتباط المباشر بالأصول العينية.

إن الاختيار بين الصيرفة التقليدية والإسلامية لم يعد مجرد اختيار عقائدي فحسب، بل أصبح مفاضلة بين نموذجين لكل منهما أدواته في إدارة المخاطر وتحقيق التنمية. ويبقى التكامل بينهما – أو على الأقل وجودهما جنباً إلى جنب – عاملاً مهماً لاستقرار النظام المالي العالمي وتلبية احتياجات كافة شرائح المستثمرين والمستهلكين.

إن فكرة الانتقال التدريجي من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية من خلال إدراج هذه الأخيرة ضمن نشاط البنك في شكل نوافذ يتم بواسطتها تقديم منتجات ذات صبغة إسلامية تلبية لمتطلبات شرائح معينة من العملاء تعتبر خطوة حساسة تعنى بدراسة قبلية و بعدية للوصول إلى قرار.

الفصل الثاني:

جدوى فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية و أثرها على الأداء المالي

تمهيد:

تُعد ظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية واحدة من أبرز التحولات التي شهدتها الصناعة المالية العالمية في العقود الأخيرة. تكمن جدوى فتح هذه النوافذ في كونها جسراً يربط بين آليات العمل المصرفي التقليدي وضوابط الشريعة الإسلامية، مما يخلق بيئة تنافسية ومرنة تلبي احتياجات شريحة واسعة من المجتمع، كما تهدف هذه الخطوة إلى المزاوجة بين الانتشار الواسع للبنوك التجارية وبين الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى جدوى فتح النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية والإشارة إلى أثرها على الأداء المالي للبنوك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: جدوى فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية

المبحث الثاني: الأداء المالي في البنوك التقليدية

المبحث الثالث :أثر فتح النوافذ الاسلامية على الأداء المالي للبنوك

المبحث الأول : جدوى فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تعد ظاهرة "النوافذ الإسلامية"واحدة من أبرز التحولات الإستراتيجية في القطاع المصرفي المعاصر، حيث لم تعد مجرد تجربة عابرة، بل أصبحت ضرورة اقتصادية وتنافسية تفرضها متطلبات السوق العالمية. ويأتي التمهيد لجدوى هذه النوافذ من خلال الربط بين الكفاءة المالية للبنوك التقليدية والخصوصية القيمية للتمويل الإسلامي.

المطلب الأول: الجدوى التسويقية

تتمثل الجدوى التسويقية في قدرة البنك على اختراق أسواق جديدة واستقطاب عملاء جدد بناءً على الميزة التنافسية للمنتج الحلال بالصيغة الحلال .

الفرع الأول : استقطاب شريحة المودعين المحافظين :

وهم الأفراد الذين يمتلكون فوائض مالية ولكنهم يعزفون عن إيداعها في البنوك التقليدية بسبب الربا ، بحيث توجد شريحة واسعة من المجتمع تُعرف بالمحرومين اختيارياً من الخدمات المصرفية بسبب تحريم الفائدة. الجدوى هنا تكمن في قدرة النافذة على تحويل هؤلاء من مدخرين في المنازل إلى عملاء فاعلين.

الفرع الثاني : تحسين الصورة الذهنية:

يظهر البنك ككيان يحترم قيم المجتمع وثقافته، مما يعزز الولاء للعلامة التجارية و الثقة فيها ، بحيث تمنح النافذة البنك قدرة على تقديم صيغ تمويلية لا توفرها القروض التقليدية، مثل المرابحة للآمر بالشراء و الإجارة المنتهية بالتمليك ، مما يجذب أصحاب المشاريع الذين يفضلون التمويل الإسلامي العيني على التمويل النقدي التقليدي.

الفرع الثالث : تغطية الفجوة السوقية:

في المناطق التي تفتقر لفروع بنوك إسلامية مستقلة، تعمل النافذة كخيار بديل وسريع الوصول،[1] وفي ظل تزايد المنافسة، يصبح توفير خيار إسلامي داخل بنك تقليدي وسيلة للحفاظ على العميل الذي قد يفكر في الانتقال لبنك إسلامي بالكامل، وهو ما يسمى بإستراتيجية الدفاع عن الحصة السوقية.

[1] محمد فوزي رجب، تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 88.

المطلب الثاني: الجدوى التشغيلية والشرعية و الفصل المحاسبي

يركز هذا المطلب على كفاءة الأداء وضمان عدم اختلاط الأموال، وهو صمام الأمان لنجاح التجربة.

الفرع الأول : الجدوى التشغيلية:

الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال استغلال الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة داخله . فالبنك لا يحتاج لبناء فروع جديدة، بل يخصص مكتباً أو قسماً داخل الفرع القائم مع تكليف عدد من موظفيه للقيام بمهام الصيرفة الإسلامية ، مما يقلل التكاليف الثابتة.

تبرز الجدوى في التشغيل المشترك. فالبنك يستخدم نفس شبكة الصرافات الآلية، والمباني، وإدارة الموارد البشرية، مما يجعل التكلفة الهامشية لفتح النافذة تقترب من الصفر مقارنة بتأسيس بنك جديد.

الفرع الثاني: الجدوى الشرعية:

تتمثل في وجود هيئة رقابة شرعية قوية ومستقلة تشرف على صياغة العقود وتدقيق العمليات من الناحية الشرعية ، مما يمنح النافذة المصداقية اللازمة[1].

حيث تتطلب الجدوى هنا وجود هيئة رقابة شرعية لها حق القرار على المعاملات. و الأمر هنا يرتكز على أن النجاح التشغيلي مرهون بثقة الجمهور، وهذه الثقة لا تأتي إلا باستقلال التوقيع الشرعي عن الإدارة المالية للبنك التقليدي .

[1]. عزت محمد عبد العزيز، إدارة العمليات المصرفية الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص42 .

الفرع الثالث : الفصل المحاسبي:

تطبيق نظام مالي يفصل تماماً بين موارد النافذة واستخداماتها، لضمان عدم دخول الفوائد الربوية في أرباح المودعين الذين يتعاملون مع البنك وفق النظام الإسلامي ، حيث يتم ذلك عبر استخدام برمجيات تضمن وجود صناديق و حسابات منفصلة لأموال المودعين في النافذة لا تستخدم في تمويل قروض ربوية ، وأرباح النافذة تحسب أيضا بمعزل عن فوائد البنك التقليدي.

المطلب الثالث: الجدوى المالية واتخاذ القرار

هنا يتم تحليل الربحية والمخاطر لاتخاذ القرار الاستراتيجي بالاستمرار أو التحول.

الفرع الأول : تحسين العائد على الأصول:

من خلال جذب ودائع منخفضة التكلفة (حسابات جارية لا تتقاضى فوائد) واستثمارها في عقود مرابحة أو مشاركة ذات عوائد مجزية ، فغالبا ما تحقق النوافذ الإسلامية معدلات نمو أسرع من الأقسام التقليدية بسبب تعطش السوق. كما أن الودائع الجارية في النوافذ الإسلامية تمثل مصدراً لسيولة مجانية للبنك ، مما يرفع هامش الربح.

الفرع الثاني : تنويع المحفظة الائتمانية:

تقليل المخاطر عبر توزيع الاستثمارات بين القروض الشخصية (تقليدية) والتمويل بالأصول (إسلامي).

توفر النوافذ نوعاً من "التحوط الطبيعي". فبينما تتأثر القروض التقليدية بتقلبات أسعار الفائدة، تعتمد منتجات النافذة على الأصول الحقيقية، مما يقلل من مخاطر التعثر المرتبطة بالتضخم أو تقلبات السوق النقدي.

الفرع الثالث : صناعة القرار:

يُتخذ قرار فتح النافذة بعد دراسة نقطة التعادل؛ أي متى ستغطي أرباح النافذة تكاليف تأسيس نظامها المستقل وتدريب موظفيها[1]. حيث تعتمد الإدارة على مؤشرات مثل "صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من النافذة، ومقارنتها بتكلفة التحويل أو الإنشاء. القرار غالباً ما يتجه نحو الفتح عندما تظهر الدراسات أن تكلفة الفرصة البديلة بمعنى آخر خسارة العملاء لصالح المنافسين أكبر من تكلفة التأسيس.

[1]د. منير إبراهيم هندي، "الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2017، ص 210.

المبحث الثاني: الأداء المالي في البنوك التقليدية

تعدّدت المقاربات الإدارية والمالية التي تسعى إلى ضبط وتوجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية بمختلف طبيعة نشاطاتها، لا سيما المؤسسات المصرفية التي تميزت ببيئة عمل شديدة الحركية والمخاطر. وفي هذا الفضاء المعرفي والتطبيقي، يبرز مفهوم الأداء المالي كحجر زاوية ومحور مهم تلتقي عنده جهود التخطيط والتنفيذ، باعتباره الانعكاس الحقيقي لقدرة البنك على استغلال موارده المتاحة بكفاءة، وترجمة أهدافه المسطرة إلى نتائج ملموسة من خلال عدد من المؤشرات التي تخرج بالأرقام والنسب المالية من نطاقها الجامد إلى دلالات تحليلية واضحة تخدم صناعة القرار الاستراتيجي.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التقليدية

الفرع الأول : تعريف الأداء

الأداء لغة[1]: أدى الشيء : قام به أدى الدين قضاه، وأدى الصلاة أقامها لوقتها ، وأدى الشهادة، أدلى بها، وأدى إليه الشيء أوصله.

الأداء اصطلاحا[2] : فقد ورد في معجم المصطلحات الإدارية أن الأداء هو : القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقا للمعدل المفروض أداؤه من العامل الكفء المدرب ، كما يعبر عن قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المتوقعة، وبالتالي فهو يتأثر بالنتائج المحققة في أوسع معانيها وكذلك بخصائص الأهداف المخططة

[1] ابن منظور محمد بن مكرم،*مرجع سابق* ، ص 53.

[2] مصطفى حسن أحمد، معجم المصطلحات الإدارية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2018، ص 45.

كما يعرف الأداء على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها ، وأنه يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق معايير معينة تضعها بناء على أهداف طويلة الأجل، وإن اختلت نتائج الأداء عما هو موضوع من المعايير فإن الإدارة تقوم بتصحيح الإجراءات المعالجة الاختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية[1].

وإجمالا تشير كلمة الأداء إلى مدى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل و مستوى المهارة المبذول في التنفيذ، كما يدل على المخرجات أو النتائج المحققة فعليا قياسا بالأهداف المرسومة التي يسعى التنظيم إلى تحقيقها فهو بذلك يعبر عن مستوى تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات التي تدل على نسبة إنجاز الأهداف.

الفرع الثاني : تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية

ويعرف بتقييم مدى تحقيق القدرة الإيرادية في المصرف ، حيث تعني قدرة المصرف على توليد إيرادات من أنشطتها وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي و يحميها من ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المصرف على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

وقد تم تصنيف عملية تقييم الأداء بأنه وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة أنه يعبر عن مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة التي تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيقالأهداف

[1]بن داود مريم، أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية:دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2021/ 2022، ص 18.

بكفاءة وفعالية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين .

ويعرف أيضا بأنه مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن تم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلا والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة. وفي تعريف آخر غير بعيد عن هذه التعريفات عملية تقييم الأداء تعتبر إحدى العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع مستويات إدارة المؤسسة، وهي ضرورية من أجل التحقق من أن المؤسسة تقوم فعلا بإنجاز ما تم التخطيط إليه من أهداف، ويعتمد جوهر عملية التقييم على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج والأهداف المرغوب في تحقيقها، بصفة عامة يمكن القول إن عملية تقييم الأداء هي دراسة شاملة للمؤسسة، أو المشروع من عدة زوايا والتي تساعدها على ترشيد قراراتها في المستقبل.

بناء على ما تقدم يمكن تقديم التعريف الآتي لتقييم الأداء :

تقييم أداء البنوك هو من وظائف الإدارة المالية والمتكون من مجموعة من الإجراءات التي تعمل كأساس أداة رقابة فاعلة تعمل على التأكد من أن الأعمال المنجزة من طرف البنك خلال سنة مالية مطابقة للأهداف المخطط لها ، لأجل إصدار أحكام تقيمية تسهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث : معايير الأداء المالي في البنوك التقليدية

إن تقييم الأداء المالي ما هو إلا أرقام ونسب مئوية ولا يمكن قراءتها بصورة مطلقة إذ أنها لا تعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنتها بغيرها من الأرقام لمعرفة الوضعية المالية للبنك، وهناك عدة معايير للمقارنة نذكر منها ما يلي:

أولا: معيار التاريخية:

يعتمد هذا المعيار على مقارنة نتائج عمليات تقييم الأداء بالنسبة لنفس البنك لكن على عدة سنوات سابقة.

تكمن أهمية هذا المعيار من خلال إعطائه فكرة حول الموضع المالي للبنك حاليا مع مقارنته بالسنوات السابقة إضافة إلى إعطاء فكرة حول الاتجاه العام للبنك وهذا ما يسمح بتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا وهذا ما يسمى بالتحليل الديناميكي.

ثانيا : معيار القطاع

يشير هذا المعيار إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع الواحد، بمعنى مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية لبنوك أخرى مساوية لها من حيث الحجم وفي طبيعة الخدمات المقدمة.

يستفاد من هذا المعيار أنه نتائج التقييم المستمدة من القطاع المصرفي ذاته التي تنتمي إليه البنوك التجارية، إلا أنه ما يعاب عليه عدم الدقة بسبب تفاوت البنوك من حيث الحجم وكذا طبيعة الأنشطة خصوصا وأن العديد من البنوك تأخذ بمبدأ تنويع الخدمات البنكية بهدف التقليل من مخاطر محتملة.

ثالثا : معيار الأهداف

يعتمد هذه المعيار على مقارنة النتائج المحققة بالاستراتيجيات والأهداف المسطرة أي قياس الانحرافات وتحليلها بغرض اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية

الفرع الأول : أهمية تقييم الأداء للبنوك التقليدية

يحظى تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية بأهمية بالغة حيث يقدم صورة شاملة للسلطات العليا للبنك حول دور البنك في الاقتصاد الوطني وكذا إيجاد آليات لتعزيزه، كما يساعد على التأكد من توافر مستويات السيولة المطلوبة وقياس الربحية في ظل الاتجاه للاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار .

يبرز تقييم الأداء المالي درجة الانحراف بين ما خطط له وبين النتائج المحققة لأجل العمل على معرفة أسبابها في ظل البيئة التنافسية للبنك لتصحيح هذه الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها، ما يضفي جو من المنافسةبين أقسام البنك مما يساعد على تحسين مستوى الأداء فيه بشكل كلي وهو الأمر الذي يعزز حظوظه من الاستمرار في السوق النقدية. أي أن تقييم الأداء المالي يسهم في الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف ويساعد على تحليل النتائج، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء من جانب تغطية نقاط الضعف أو من جانب الحفاظ على مواطن القوة وتعظيمها.

من خلال ما سبق، نستنتج أن تقييم الأداء المالي يحفز الإدارة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات، كما أنه يبرز أين الخلل في أداء البنك وبالتالي الاتجاه لمعالجته بشكل سريع مع تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية وفي حالة الاحتياج إلى التمويل فإنه يبرر الحاجة إلى ذلك بناء على أسس علمية وموضوعية.

بالإضافة إلى ذلك، يساعد تقييم الأداء من معرفة مدى تطبيق التزامات البنك المركزي مختلف مستويات قواعد الحذر وغيرها من النسب، السيولة ، الودائع .... كما يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : أهداف تقييم أداء المالي البنوك التقليدية

يمكن إظهار الأهداف الرئيسية لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك في متابعة البنك في تحديد أهدافه المحددة مسبقا كما ونوعا وذلك في إطار الخطة الموضوعة استنادا إلى المعلومات المتوفرة عن سير الأداء وكذا قياس مدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، وتوفر المعلومات المختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج المصرف والكشف عن الانحرافات وبالتالي مواقع الخلل والضعف في أداء البنك والكشف عن أسبابها بهدف العمل على وضع الحلول اللازمة وتصحيحها وكذا تجنب هذه الأخطاء مستقبلا. وفي هذا السياق، يسمح تقييم الأداء بتحديد مسؤولية مختلف أقسام وفروع البنك في مواقع الخلل وذلك من خلال تحديد وقياس انجازات كل قسم مما يحفز الطاقة المحركة للعمال وسيعمل حتما على رفع الأداء المالي للبنك.

يهدف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية إلى إبراز مدى كفاءة البنك في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق أقصى عائد ممكن في ضوء هذه الموارد.

يساعد تقييم الأداء المالي على توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التقليدية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف الضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق ، وعلى توفير قاعدة بيانات بالنسبة لجملة من البنوك كما تساعد السلطات العليا على وضع سياسات مالية وكذا السياسة الاقتصادية عامة وهذا بالإضافة إلى إجراء بحوث تعمل على تحسين نمط الأداء المالي والرفع من كفاءته.

المطلب الثالث: مؤشرات دراسة الأداء المالي في البنوك التقليدية

يعد اختيار مؤشرات الأداء وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، وركيزة أساسية من ركائزها، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في بنائها، ودرجة تأثير كلّ منها على الآخر ونوعه.

و تنقسم هذه المؤشرات عادةً إلى أربع مجموعات رئيسية:

الفرع الأول : مؤشرات الربحية[1]

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء، وتتدرج ضمن عدة أنواع هي:

1 – نسبة هامش الربح = [هامش الربح ÷ إجمالي الموجودات] × 100% :

حيث أن : هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

يقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للمصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف التجاري، وبالعكس.

2 – معدل العائد على حق الملكية = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية]× 100% : يعد هذا المعدل من أهمئمؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل المصرف التجاري دائماً على زيادته بِما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحصل عليها مساهمو المصرف، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كلّ وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققها المصرف .يقيس هذا المعدل نصيب كلّ وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية.

---

[1] فايق النجار،" كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية"، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، العدد الأول: المجلد الخامس والعشرون، عمان، 2006، ص39.

3 – نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات= [صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الإيرادات]× 100% : تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف التجاري بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

4 – نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية= [صافي الإيرادات التشغيلية ÷ إجمالي الموجودات]×100% حيث أن : صافي الإيرادات التشغيلية = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية ، تقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات للمصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية.

5 – نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح = [الأرباح الموزعة على المساهمين÷ صافي الربح بعد دفع الضرائب]× 100% : توضح هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للمصرف التجاري وبذلك تكون هذه النسبة مدار اهتمام كبير من المساهمين.

6 – معدل العائد على الودائع = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ إجمالي الودائع]× 100% : يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كلّ وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب.

7 – معدل العائد للسهم = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم]× 100%

وضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من رأس مال المصرف التجاري في صافي الربح بعد الضرائب سواء في صورة توزيعات نقدية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة.

8 – معدل التوزيعات النقدية للسهم = [التوزيعات النقدية على المساهمين ÷ عدد الأسهم]× 100% : يبين هذا المعدل نصيب كلّ سهم من أسهم رأس مال المصرف التجاري من الأرباح الموزعة نقداً على المساهمين، وزيادة هذا المعدل تعني زيادة العوائد التي يحصل أصحاب السهم عليها والعكس صحيح .

9 – نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = [إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات]× 100% : يعبر هذا المعدل عن قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على تحقيق المصرف لقدر كبير من الإيرادات في ظلّ ما متوفر لديه من موجودات.

الفرع الثاني : مؤشرات السيولة

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس.[1] ومن أهم مؤشرات السيولة نذكر ما يلي:

1 – نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات=[النقدية ÷ إجمالي الموجودات]× 100%

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل السحب وخطر التمويل.

[1] مركز البحوث المالية والمصرفية ، "تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها"، مجلة الدراسات الماليةوالمصرفية، المجلد8 العدد3 ،2000، ص21.

2 – نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة=[إجمالي الودائع الجارية÷ إجمالي الودائع الادخارية والآجلة]× 100% : تسمح هذه النسبة للمصرف التجاري بتحديد احتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في المصرف التجاري، وبالعكس.

3 – المعدل النقدي=[النقدية ÷ إجمالي الودائع]× 100% : يشير هذا المعدل إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى المصارف الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل ، لأنه في حالة ارتفاعه يعني وجود سيولة مرتفعة نتيجة عدم توظيف الودائع ، أما في حالة انخفاضه فإنه يدل على وجود مخاطر عدم القدرة على تلبية طلبات السحب بسبب نقص النقدية لدى البنك .

4 – المعدل السيولة القانونية=[(النقدية + شبه النقدية) ÷ إجمالي الودائع]× 100%

وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على موجهة طلبات السحب من عند المودعين في المصرف مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، إن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.

5 – نسبة الاحتياط القانوني = [الأرصدة لدى المصرف المركزي÷ إجمالي الودائع]× 100% : تحتفظ المصارف التجارية نسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والودائع المتحصل عليها وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي ومن دون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانونين وهذه النسبة عرضة للتغير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، ويستخدم هذا الاحتياطي البنك المركزي بوصفه وسيلة للتأثّر في حجم

الائتمان المصرفي وإن ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية.

الفرع الثالث : مؤشرات ملاءة رأس المال

تُراعي المصارف التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزم لها من أموال حتى تتمكّن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضاً لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في المصارف التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات ، ومن أهم مؤشرات ملاءة رأس المال ما يلي[1]:

1 – نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = [حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات]× 100 % : تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

2 – نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = [حق الملكية ÷ إجمالي الودائع]× 100% : تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوضعها مصدراً من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة، وإن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

[1] محمود عبد السلام عمر،"لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية"، المجلد 4، العدد 1،يناير 1996، ص17.

3 – نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = [حق الملكية ÷ إجمالي القروض]× 100% : توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف التجاري على مقابلة الأخطار الاستثمارية في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كلّ مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كلّ نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد.

4 – خطر الائتمان = [القروض المتأخرة عن السداد ÷ محفظة القروض]× 100%

تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة المصرف في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته، لذلك يفضل دائماً أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن.

5 – نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية = [حق الملكية ÷ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية]× 100% : تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي ينجم عن الهبوط في قيمة هذه المحفظة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

الفرع الرابع :مؤشرات توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له فيالمجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الأموال. وتقيس هذهالمؤشرات أداء المصارف التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه

.المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة .

ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة مايلي[1]:

1 – معدل استثمار الودائع= [إجمالي الاستثمارات ÷ مالي الودائع] × 100%

يقيس هذا المعدل مدى توظيف الودائع في المصرف التجاري، ويفيد هذا المعدل في الحكم على طبيعة سياسة المصرف فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية.

2 – نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع=[إجمالي القروض ÷إجمالي الودائع]× 100% : تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة المصرف التجاري على توظيف الودائع وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها ووضعها المصرف من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة المصرف التجاري على توظيف الأموال.

3 – نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات= [إجمالي الإيرادات÷ إجمالي الاستثمارات]× 100% : تبين هذه النسبة كفاءة المصرف في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها المصرف من الاستثمارات المختلفة. وبذلك فإن هذه النسبة من بين أهم النسب التي يجب على المصرف أن يراقبها باستمرار وأن يرفعها دائماً، لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل المجالات".

4 – نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات=[إجمالي الإيرادات÷إجمالي الموجودات]× 100% : يوضح هذا المعدل كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات

[1] العبدلي وفاء، "تقييم أداء البنوك التجارية عن طريق المؤشرات المالية"، دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 22.

المصرفية كافة والتي يتمثل عائدها، أو جزء كبير منها، في العمولات والفوائد المحققة. وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

5 – معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية= [صافي العائد المحصل من الأوراق المالية÷إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية]× 100% : يبين هذا المعدل مقدار العائد المتحصل عليه في المصرف نتيجة للاستثمار في الأوراق المالية، وإن انخفاض هذا المعدل يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالمصرف بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع، كما يجب تتبع هذا العائد خلال مدة زمنية مختلفة والعمل على زيادة هذا العائد باستمرار[1].

6 – معدل توظيف الموارد =[إجمالي الاستثمارات(÷ اجمالي الودائع+حق الملكية100%)]× : يبين هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه المصرف من أموال في نشاطه المالي، ويعد هذا المعدل من المؤشرات المهمة لتوضيح سياسة المصرف في التوظيف.

7 – معدل إقراض الموارد=[القروض والسلفيات÷ (اجمالي الودائع+حق الملكية)× 100%] : يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه المصرف التجاري من قروض وسلفيات إلى مصادر التمويل الخارجية والذاتية، وبذلك فإن هذا المعدل يشير إلى نمط السياسة الإقراضية للمصرف التجاري.

8 – معدل العائد على إجمالي محفظة القروض= [الفوائد المحصلة من القروض÷إجمالي القروض]× 100% : يبين هذا المعدل نسبة الفوائد المتحصل عليها من نشاط المصرف التجاري في مجال الإقراض إلى إجمالي القروض التي قدمها المصرف، وكلما ارتفع هذا المعدل يدل على تحقيق عوائد أكبر للمصرف التجاري.

[1] العبدلي وفاء ، مرجع سابق ، ص 23.

المبحث الثالث: أثر فتح النوافذ الإسلامية على الأداء المالي للبنوك التقليدية

إن فتح النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية يعد تحولاً استراتيجياً جوهرياً في الصناعة المصرفية الحديثة، حيث تهدف هذه الخطوة إلى الجمع بين خبرة البنوك التقليدية ومزايا التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: الأثر المالي لفتح النافذة الإسلامية في البنك التقليدي

يُعد تحول البنك التقليدي نحو تقديم الخدمات المالية الإسلامية عبر ما يُسمى بـ "النافذة الإسلامية "خطوة استراتيجية تهدف إلى استقطاب شريحة واسعة من العملاء الذين يرغبون في معاملات تتوافق مع أحكام الشريعة. لهذا التحول آثار مالية هيكلية ومباشرة على أداء البنك.

الفرع الأول: الأثر على هيكل الإيرادات والربحية

تساهم النوافذ الإسلامية في تنويع مصادر الدخل، حيث لا يعتمد البنك فقط على "هامش الفائدة"، بل ينتقل إلى نظام المشاركة في الأرباح والرسوم والعمولات الناتجة عن عقود المرابحة والمشاركة والتأجير.

أولا : زيادة الحصة السوقية: يؤدي فتح النافذة إلى جذب "الأموال المهاجرة" أو المعطلة التي كان أصحابها يتجنبون البنوك التقليدية لأسباب دينية، مما يرفع من حجم الودائع (الخصوم) وبالتالي القدرة على التمويل.

ثانيا : هيكل العوائد: أثبتت الدراسات أن العوائد المحققة من التمويلات الإسلامية (مثل المرابحة) قد تكون في بدايتها أعلى أو مساوية للفائدة التقليدية بسبب طبيعة المخاطر المرتبطة بالأصول[1].

الفرع الثاني : الأثر على التكاليف التشغيلية: في المدى القصير، قد تزداد التكاليف نتيجة[2]:

- الفصل المالي:ضرورة فصل رأس مال النافذة عن رأس مال البنك التقليدي لمنع اختلاط الأموال.

-الرقابة الشرعية:تكلفة تعيين هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي.

-تطوير الأنظمة:تحديث البرامج المحاسبية لتتوافق مع معايير الأيوفي (AAOIFI)هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions)

الفرع الثالث : الأثر على السيولة و مخاطر ملكية الأصول

- **إدارة السيولة:**تواجه النوافذ الإسلامية أحياناً تحدياً في توظيف السيولة الفائضة نظراً لقلة الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل (مثل الصكوك) مقارنة بالسوق التقليدي.
- **مخاطر الأصول:**في الصيرفة الإسلامية، المخاطر مرتبطة بالأصول الحقيقية مما يقلل من حدة الفقاعات المالية ولكنه يضع البنك أمام مخاطر ملكية السلع قبل بيعها[1].

[1]د. منير إبراهيم هندي ، "المصارف الإسلامية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ص 112.

[2]د. فؤاد هاشم عوض ، "الصيرفة الإسلامية: الأطر النظرية والنتائج العملية ، دار النهضة العربية ، ص 88 .

المطلب الثاني: توصيات متعلقة بتحسين الأداء المالي في ظل فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي

لتحسين الأداء المالي عند فتح نافذة إسلامية، لا بد من استراتيجية توازن بين الالتزام الشرعي الصارم والكفاءة الاقتصادية .بناءً على الأدبيات المالية الإسلامية والممارسات المصرفية، و من أهم التوصيات المتعلقة بتحسين الأداء المالي في ظل فتح نافذة إسلامية في بنك تقليدي نذكر ما يلي :

1/ تحسين "هيكل التمويل" وتدنية تكلفة الأموال[2]

- **التوصية:**التركيز على المنتجات ذات العائد المستقر مثل "المرابحة للآمر بالشراء" في البداية، مع التوسع التدريجي في "المشاركة المتناقصة" لتقليل مخاطر الائتمان.
- **الأثر المالي:**الحفاظ على سيولة عالية وتدفقات نقدية منتظمة تحاكي استقرار الفوائد التقليدية لكن بصيغة شرعية.

2/ تفعيل "إدارة مخاطر الإزاحة التجارية[3]"

- **التوصية:**بناء احتياطي تعديل أرباح قوي منذ السنة الأولى.
- **الأثر المالي:**حماية البنك من اضطرار التنازل عن أرباحه الخاصة لصالح المودعين في حال انخفاض العوائد، مما يحمي حقوق المساهمين ويحافظ على استقرار سعر السهم.

---

[1] د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، إدارة المصارف الإسلامية: مدخل فني وعملي" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص 201.

[2] سامر مظهر قنطقجي، "صناعة القرار في المصارف الإسلامية"، دار شعاع للنشر، ص ص 162-170.

[3] عبد الكريم قندوز، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، ص ص 215- 222.

3/ الاستثمار في "تكنولوجيا الربط المحاسبي[1]"

- **التوصية:**تبني أنظمة محاسبية هجينة تسمح بـ "الفصل الافتراضي"للميزانية مع توحيد التقارير المالية النهائية.
- **الأثر المالي:**تقليل التكاليف التشغيلية الناتجة عن توظيف الكوادر البشرية وزيادة دقة احتساب النتاج و الأرباح الموزعة.

4/ تنويع محفظة الصكوك (إدارة السيولة[2])

- **التوصية:**توجيه فائض سيولة النافذة نحو "الصكوك السيادية" و غيرها بدلاً من تركها نقدية معطلة.
- **الأثر المالي:**رفع معدل العائد على الأصولوتجنب مشكلة السيولة الفائضة التي لا تدر عائداً في النوافذ الإسلامية.

5/توصية خاصة بالرقابة الشرعية[3]

التوصية : ضرورة وجود استقلالية تامة لهيئة الرقابة الشرعية مع ربط تقاريرها بمجلس الإدارة و جهات الرقابة العليا مباشرة .

الأثر المالي : إن الأداء المالي يتضرر بشدة إذا حدثت "سمعة سلبية" تتعلق بعدم شرعية المعاملات، مما يؤدي لأزمة ثقة مع العملاء و بالتالي يؤدي لسحب الودائع.

[1] محمد عبد الحليم عمر، "النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية"، منشورات جامعة الأزهر، ص ص 88-94.

[2] عز الدين فكري، "الأدوات المالية الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، ص ص 301- 310.

[3] وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، دار الفكر، ص ص 440 – 445.

خلاصة ::

تمثل النوافذ الإسلامية إحدى الآليات الرئيسة لتعميم التمويل المتوافق مع الشريعة ضمن البنوك التقليدية، حيث تطبق صيغة المرابحة كأكثر الأدوات شيوعا نظرا لمرونتها ووضوح ضوابطها. في الواقع العملي، تواجه هذه النوافذ تحديات تتعلق بالتمايز بينها وبين التمويل التقليدي، لا سيما في تطبيق شروط المرابحة الحقيقية (كتملك السلعة وتحمل المخاطر)، كما أن بعضها يقع في إشكاليات تتعلق بالشفافية في تحديد التكلفة والربح . ومع ذلك، تبقى جهودها خطوة مهمة نحو توسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية، شرط تعزيز الرقابة الشرعية وضمان التطبيق الأمثل للضوابط الفقهية.

الفصـــل الثالث

دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري
ـ وكالة المدية ـ

تمهيد :

بعد أن رأينا طرق التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية وكيفية تطبيقها وذلك كدراسة نظرية، سوف نرى في هذا الفصل كيفية تطبيق دراسة هذه النظم في الأنشطة التمويلية للمصارف التقليدية من خلال إحدى الطرق المطبقة بالبنك محل الدراسة ، وذلك كدراسة تطبيقية، لنرى مدى تنوع أنشطة المصارف و اهتمامها بالصيرفة الإسلامية و استخدام هذه الطرق لبلوغ الشمول المالي ، وقد اخترنا لهذه الدراسة – كنموذج – البنك الوطني الجزائري **BNA** وكالة المدية و رمزها التعريفي هو 851 .

حيث يعتبر البنك الوطني الجزائري **BNA** من البنوك القلائل في الجزائر الذي يقدم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال فتح نوافذ خاصة بالتعاملات الإسلامية ، وسنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح أهم العناصر التي سبق ذكرها في الجانب النظري بإلقاء نظرة عن دراسة الجدوى التي انتهجها البنك لفتح النافذة الإسلامية ، ومرافقتها عند انطلاقها و تحديد مدى الأثر على الأداء المالي للبنك كنتيجة لفتح النافذة و ما نتج عن ذلك من قرارات و توجيهات تخص البنك الوطني الجزائري **BNA** وكالة المدية – .

ومما سبق سوف نتطرق في دراستنا إلى جدوى فتح النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري **BNA** – وكالة المدية – وأثرها على الأداء المالي للبنك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : بطاقة تعريف البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني : تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية و نافذته الإسلامية بها

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية لعملية فتح النافذة الإسلامية في الوكالة

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف البنك الوطني الجزائري مع إعطاء لمحة عن نشأته وتطوره، إضافة إلى دراسة هيكله التنظيمي وكذا مختلف المصالح التي تتواجد فيه.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري وتطوره[1]

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم66- 178الصادر في 13 جوان 1966 م، ويعتبر من أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره عشرون مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية :

. القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966

القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967 م.

البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 .جانفي 1968م

بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968

مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968 .

و باعتباره بنك تجاري، فإنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة الأجل، وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري، فقد تكفل هذا البنك بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

[1]– الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz (تاريخ الاطلاع: 15 / 04 / 2026)

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري[1]

تأسس البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966 في إطار تأميم النظام البنكي واسترجاع السيادة المالية الوطنية، حيث انطلق كمؤسسة مصرفية تجارية هي الأولى في البلاد ومقرها الجزائر العاصمة، ليتسع نشاطها لاحقاً عبر مختلف الولايات ومنها ولاية المدية. وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، تحول البنك إلى شركة أسهم بموجب القانون رقم 88–01 المؤرخ في 12جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. ويخضع البنك في تسييره لأحكام القانون التجاري، بالإضافة إلى القواعد الخاصة المطبقة على البنوك والقرض؛ لاسيما القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي عُدِّل وتُمِّم بموجب الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، مما عزز المنظومة القانونية والتنظيمية التي تسير نشاط البنك الوطني الجزائري وتحدد صلاحياته في نصوص ومقررات مصرفية خاصة ، كما أن البنك الوطني الجزائري " BNA " يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع ، كما يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد.

وللبنك تسمية خاصة به " البنك الوطني الجزائري والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو ب.و .ج وباللغة الفرنسية Banque Nationale d'Algérie " وباختصار BNA " "، وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل الفواتير والإعلانات، كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم، وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة ب 99 سنة حسب المادة 5 من النظام الأساسي للبنك. ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري حسب القانون التجاري الجزائري.

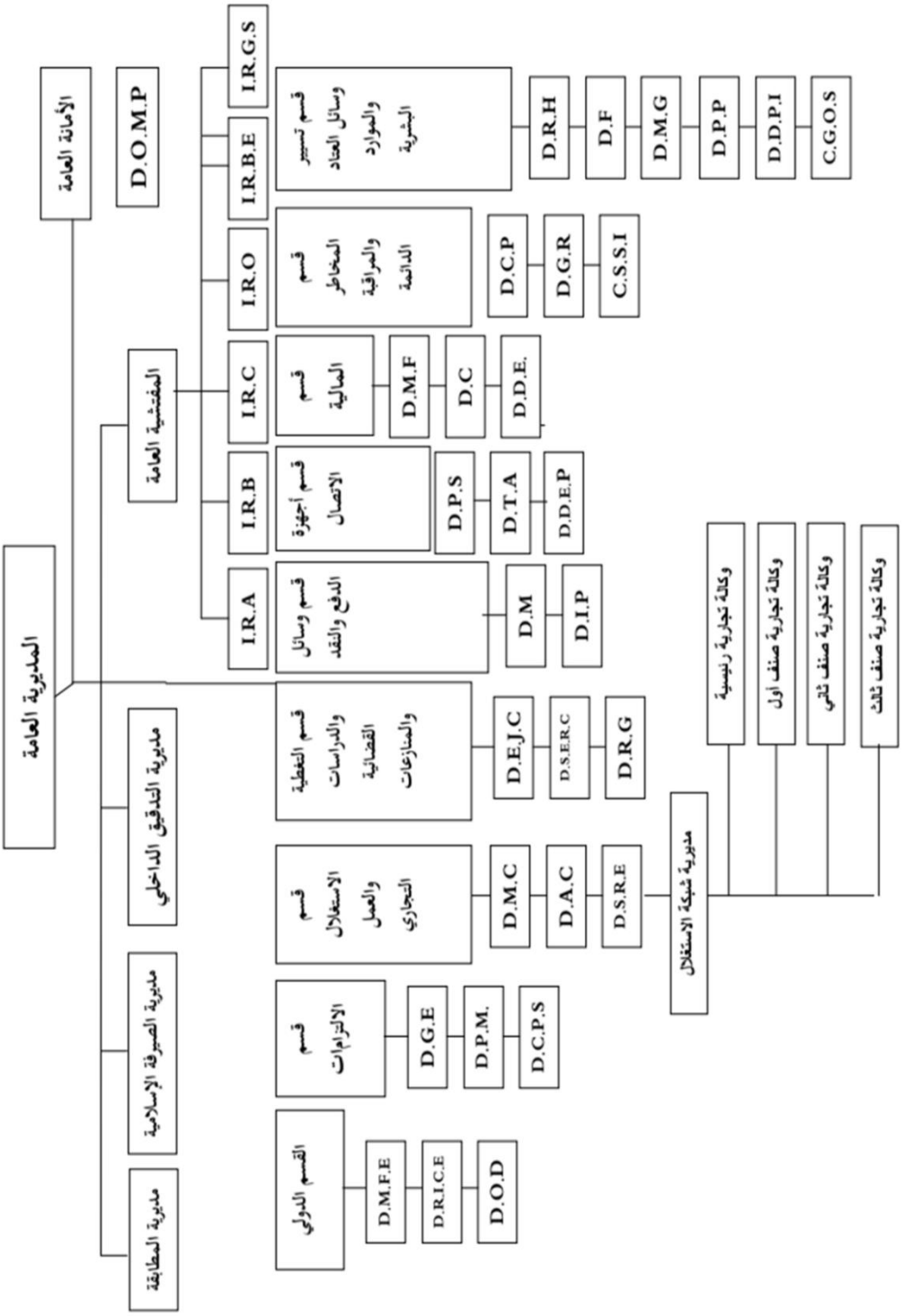
[1]– الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz/ (تاريخ الاطلاع: 15 / 04 / 2026)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام يبين دورها ، ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري، مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق في مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال ، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية ، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك، ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل الآتي:

الشكل رقم(3 – 1) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري[1]BNA



[1]– الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz (تاريخ الاطلاع: 15 / 04 / 2026)

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة :

الأمانة العامة:

مديرية تنظيم المناهج والإجراءات DOMP

مديرية الصيرفة الإسلامية DFI .

مديرية المطابقة D Conformité.

المفتشية العامة:

المفتشية الجهوية الجزائر العاصمة I.R.A.

المفتشية الجهوية – البليدة R.B...

المفتشية الجهوية قسنطينة I.R.C.

المفتشية الجهوية وهران – I.R.O.

المفتشية الجهوية بجاية – I.R.BE.

المفتشية الجهوية الجنوب الكبير – I.R.GS.

مديرية التدقيق الداخلي DAI.

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

مديرية التحركات المالية مع الخارج DMFE .

مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية DRICE.

مديرية العمليات المستندية DOD .

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

مديرية المؤسسات الكبرى DGE.

مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة DPME .

مديرية القروض الأفراد والقروض الخاصة DCPS

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري

مديرية التسويق والاتصال DMC .

مديرية التنشيط التجاري DAC

مديرية دعم شبكة الاستغلال DSRE .

الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القانونية والمنازعات

مديرية الدراسات القانونية والمنازعات DEJC

مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض DSERC

مديرية تحصيل الضمانات DRG

الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد:

مديرية النقد DM.

مديرية وسائل الدفع DIP

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

مديرية الإنتاج والخدمات DPS

مديرية التكنولوجيات والهندسة DTA .

مديرية تطوير الدراسات والمشاريع DDEP .

الهياكل الملحقة بقسم المالية:

مديرية السوق المالي DMF.

مديرية مراقبة التسيير DCG

مديرية المحاسبة DC .

الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة الدائمة:

مديرية المراقبة الدائمة DCP

مديرية تسيير المخاطر DGR.

خلية أمن الأنظمة المعلوماتية CSSI

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

مديرية الموارد البشرية DRH.

مديرية التكوين DF.

مديرية الوسائل العامة DMG.

مديرية المحافظة على الأملاك DPP.

مديرية تطوير التراث العقاري DPPI

مركز تسيير الخدمات الاجتماعية CGOS

شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 22 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 231 وكالة تجارية من مختلف الفئات، 16 وكالة إسلامية متخصصة و 108 شباك (نافذة) إسلامي موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية و نافذته الإسلامية بها[1]

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف – وكالة المدية – التابعة للبنك الوطني الجزائري مع إعطاء لمحة عن نشأتها وتطورها، إضافة إلى دراسة هيكلها التنظيمي وكذا مختلف المصالح التي تتواجد فيها وأهم المهام والخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول : نبذة عن الوكالة

إن محل دراستنا هو البنك الوطني الجزائري عموما ووكالة المدية هي إحدى الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني وهي المصدر الذي زودنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك ، وبذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – و رمزها 851 من خلال الوظائف والأهداف والهيكل التنظيمي:

الفرع الأول : التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA – وكالة المدية –851

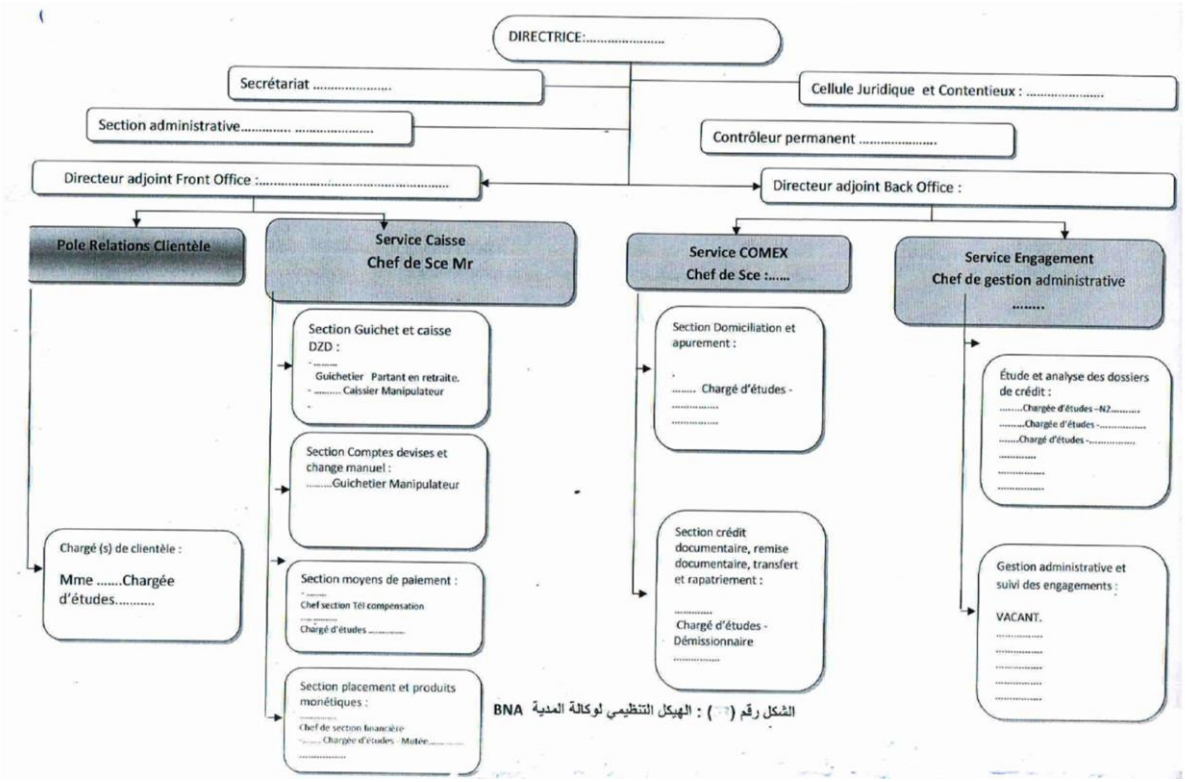
تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة بحي الأخوة باشن وسط المدينة هي وحدة من أهم الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري حيث يمتاز البنك بمحدودية اتخاذ القرارات وكذا تمتاز باستقلالية محدودة وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية منها إقراض تمويل التجارة الخارجية توظيف الأموال، استقبال الزبائن ، وجعل الخدمات البنكية متاحة للجميع بالاضافة الى التجربة الجديدة التي استحدثها البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، وهي المعاملات المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية و رمزها التعريفي لدى المديرية العامة للبنك هو 851 .

[1] معلومات من مشرف التربص بالوكالة ، بن كوار محمد ،

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – :

يهدف الهيكل التنظيمي الحالي للوكالات إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة عن طريق توحيد جهود الوكالة مثل : حسن استقبال العملاء، تلبية حاجاتهم في أسرع وقت وبأرقى الوسائل والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3 – 2) الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA 851



الشكل رقم ( ) : الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA

الفرع الثالث : وظائف وأهداف وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية :

تتعدد وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة المدية ونذكر منها :

أولا : وظائف وكالة BNA – المدية :

تقوم وكالة المدية بوظائف ومهام وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافة الى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقاً للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها

ما يلي:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحولات.
- عمليات الصرف والتجارة الخارجية.
- القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه مثل التسبيقات دون الضمانات.
- استقبال التسديد نقداً.

ثانيا : أهداف وكالة BNA – المدية 851 :

ان وكالة BNA المدية كغيرها من الوكالات التي سعت إلى تحقيق أرباح واحتلال مكانة وكيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وأن هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة المنطلقة

من وراء وظائفها نذكر منها :

–تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرار.

–جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظا على سمعتهم.

–المساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: التعريف بالنافذة الإسلامية بالوكالة

في إطار التوجه الرسمي للسلطات النقدية الجزائرية نحو تكريس التعدد المصرفي وفتح المجال أمام منتجات الصيرفة الإسلامية، شرع البنك الوطني الجزائري في تعميم نوافذه الإسلامية على مختلف وكالاته عبر التراب الوطني، وذلك تنفيذًا لأحكام النظام رقم 20-02 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 15 مارس 2020 المتعلق بالعمليات المصرفية المتصلة بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من قِبل البنوك والمؤسسات المالية. وقد جاء افتتاح النافذة الإسلامية بوكالة المدية 851 استكمالًا لهذا التوجه، حيث أُعطيت الانطلاقة الفعلية لها في النصف الثاني من سنة 2021.

تُعرَّف النافذة الإسلامية على مستوى الوكالة بأنها فضاء بنكي مستقل ماديًا ومحاسبيًا داخل نفس الوكالة، يُقدِّم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تحت إشراف هيئة شرعية مركزية معتمدة على مستوى الإدارة العامة للبنك بالعاصمة، ويتولى تسييرها فريق متخصص من الإطارات تلقّى تكوينًا نظريًا وتطبيقيًا في الفقه المعاملاتي والمنتجات المصرفية الإسلامية.

الفرع الأول: الإطار التنظيمي والشرعي للنافذة

ترتكز النافذة الإسلامية بوكالة المدية على ثلاثة مرتكزات تنظيمية أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نظام رقم 20-02 مؤرخ في 15 مارس 2020 الصادر عن بنك الجزائر، الذي حدّد قائمة المنتجات المصرفية المرخّص بها وعددها تسعة منتجات

(المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع، السلم، الوديعة الاستثمارية، وحسابات التوفير الإسلامية)[1].

– التعليمة رقم 20–03 مؤرخة في 2 أفريل 2020، تحدد شروط تقديم المنتجات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، والتي ألزمت البنوك بفصل المحاسبة ومسك سجلات مستقلة.

– الميثاق الشرعي الداخلي للبنك الوطني الجزائري، الذي يصادق على عقود النموذج ويتابع تطبيقها على مستوى كل الوكالات.

[1] بنك الجزائر، النظام رقم 20–02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بالعمليات المصرفية للصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من قِبل البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الجزائر، 2020.

الفرع الثاني : المنتجات المُقدَّمة من طرف النافذة

تَعرض النافذة الإسلامية بوكالة المدية مجموعة متنوعة من المنتجات الموجَّهة للأفراد والمؤسسات، موزَّعة بين منتجات تجميع الموارد ومنتجات استخدامها على النحو التالي:

الجدول رقم (3 – 01): المنتجات المالية المُقدَّمة من النافذة الإسلامية لوكالة المدية 851

الفئة	المنتج	الفئة المستهدفة	أهم خصائصه
تجميع الموارد	حساب جاري إسلامي	أفراد ومؤسسات	بدون فائدة، إيداع وسحب حرّ
تجميع الموارد	حساب التوفير الإسلامي	أفراد	وديعة على أساس المضاربة، عائد متغيّر
تجميع الموارد	الوديعة الاستثمارية	أفراد ومؤسسات	مضاربة لأجل، عائد متفق عليه نسبيًا
استخدام الموارد	المرابحة للآمر بالشراء	أفراد	اقتناء سيارات وعقارات وتجهيزات
استخدام الموارد	الإجارة المنتهية بالتمليك	أفراد ومؤسسات	تمويل تجهيزات إنتاجية وعقارات
استخدام الموارد	المشاركة	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	مشاركة في رأس المال والربح والخسارة
استخدام الموارد	الاستصناع	مؤسسات البناء	تمويل بناء عقارات وتجهيزات صناعية

– من إعداد الطالبين –

الفرع الثالث : الموارد البشرية والمادية المخصَّصة للنافذة

في المرحلة الأولى من إنشائها، خصّصت الوكالة فريقًا متواضع الحجم نسبيًا للنافذة الإسلامية، يتكوّن من ثلاثة موظفين دائمين: مكلَّف بالنافذة (يقوم بدور مدير مساعد)، وعون شبّاك متخصص في العمليات الإسلامية، وعون استقبال وتوجيه. ومن الناحية المادية، خُصِّص فضاء داخل الوكالة مفصول بصريًا بحاجز خفيف، ومجهَّز بشباك مستقل وأجهزة معلوماتية مرتبطة بنظام معلومات فرعي خاص بالعمليات الإسلامية، إلى جانب الخزينة المشتركة مع الجانب التقليدي مع التزام بفصل السيولات محاسبيًا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية

أحدث افتتاح النافذة الإسلامية تغييرًا ملموسًا في الهيكلة التنظيمية لوكالة المدية 851، إذ كانت الوكالة قبل ذلك تعتمد على هيكل تقليدي بسيط يتمحور حول المدير ومساعده ومصالح الاستغلال الكلاسيكية، ثم أُضيفت إليها بعد جوان 2021 خلية مستقلة للنافذة الإسلامية تتبع المدير مباشرة من الناحية الإدارية، وتتبع الهيئة الشرعية المركزية من الناحية الشرعية والرقابية.

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي قبل فتح النافذة الإسلامية

كان الهيكل التنظيمي للوكالة قبل سنة 2021 يتشكل من المستويات التالية:

– مدير الوكالة: مسؤول عن التسيير العام واتخاذ القرار النهائي.

– مساعد المدير: يقوم بمتابعة الأنشطة اليومية ويعوّض المدير عند غيابه.

– مصلحة الصندوق والخزينة: تتولى عمليات السحب والإيداع وحركة الكاش.

– مصلحة القروض والتعهدات: تدرس ملفات القروض وتراقب الالتزامات.

– مصلحة التجارة الخارجية: تتكفل بعمليات الاعتماد المستندي والتحويلات بالعملة الصعبة.

– مصلحة الاستقبال والمحفظة: تستقبل الزبائن وتعالج وسائل الدفع.

– مصلحة المحاسبة والمراقبة الداخلية: تمسك السجلات وتُجري المراقبات الدورية.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي بعد فتح النافذة الإسلامية

بعد جوان 2021، أُضيفت إلى الهيكل السابق خلية متخصصة سُمّيت «خلية الصيرفة الإسلامية» تتبع تراتبيًا للمدير، وتتمتع باستقلال محاسبي ووظيفي على النحو الموضّح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 – 02): مقارنة الهيكل التنظيمي للوكالة قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية

المستوى	قبل فتح النافذة	بعد فتح النافذة
الإدارة	مدير + مدير مساعد	مدير + مدير مساعد + مكلَّف بالنافذة الإسلامية
المصالح	6 مصالح كلاسيكية	6 مصالح كلاسيكية + خلية الصيرفة الإسلامية
الإطار البشري	حوالي 18 موظفًا	حوالي 21 موظفًا (+3 للنافذة)
نظام المعلومات	وحدة موحَّدة	وحدتان متمايزتان (تقليدي/إسلامي)
المحاسبة	ميزانية واحدة	ميزانيتان فرعيتان موحَّدتان في القوائم
الرقابة الشرعية	غير مطلوبة	هيئة شرعية مركزية + مراقب شرعي مفوَّض

– من إعداد الطالبين –

يلاحَظ من الجدول أعلاه أن التحول لم يكن مجرد إضافة شباك جديد، وإنما أحدث تغييرًا في فلسفة التنظيم ذاتها بإدخال مفهوم الازدواجية المحاسبية والاستقلال الوظيفي الجزئي، ممّا يُعدّ خطوة نحو تبنّي نموذج تنظيمي مزدوج يستجيب لمتطلبات النظام رقم 20–02.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لعملية فتح النافذة الإسلامية في الوكالة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الجوانب التطبيقية المتعلقة بدراسة جدوى فتح النافذة الإسلامية على مستوى وكالة المدية، وقياس أثرها الفعلي على الأداء المالي للوكالة خلال السنتين الأوليين من عملها (2022 و2023)، ثم استخلاص القرار النهائي الذي تبنّاه البنك إزاء هذه التجربة. وقد اعتُمد في هذا التحليل على معطيات تقديرية متّسقة مع التقارير المنشورة للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: خطوات دراسة الجدوى في البنك الوطني الجزائري لفتح النافذة الإسلامية

اتّبع البنك الوطني الجزائري في فتحه للنافذة الإسلامية بوكالة المدية منهجية مرحلية متكاملة استغرقت قرابة اثني عشر شهرًا (من سبتمبر 2020 إلى أوت 2021)، وقد تضمّنت هذه المنهجية خمس مراحل متتالية ثلاثة منها قبل فتح النافذة و مرحلتان بعد ذلك و سنستعرضها فيما يلي:

الفرع الأول : مراحل الدراسة التسويقية ، التشغيلية ، الشرعية و المالية

أولًا: مرحلة الدراسة التسويقية الأولية

أُجريت في هذه المرحلة دراسة استطلاعية لعيّنة من زبائن الوكالة بلغ حجمها قرابة 250 مفردة من أصل 11.400 زبون نشط، وأظهرت النتائج أن نحو 68% من المُستجوَبين أبدوا اهتمامًا حقيقيًا بالمنتجات الإسلامية، وأن 41% منهم سبق أن أحجموا عن الاقتراض من البنك لأسباب دينية. كما كشفت الدراسة عن وجود طلب كامن قوي على منتج المرابحة لاقتناء السيارات، وعلى الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل العقار.

وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع المعطيات الوطنية التي تشير إلى أن حجم السوق المحتمل للصيرفة الإسلامية بالجزائر يُقدَّر بنحو 20% من حجم الودائع المصرفية[1].

ثانيًا: مرحلة الدراسة التشغيلية والشرعية

تمحورت هذه المرحلة حول جانبين متلازمين: الأول تشغيلي يتعلق بمدى قدرة الوكالة على استيعاب النشاط الجديد من حيث المساحات والتجهيزات ونظام المعلومات والكفاءات البشرية، والثاني شرعي يتعلق باستيفاء عقود النموذج لشروط المطابقة الفقهية. وقد خلصت اللجنة المكلَّفة إلى ما يلي:

– ضرورة تخصيص فضاء أدنى قدره 18 م² داخل الوكالة، تمّ توفيره فعلًا.

– تحيين النظام المعلوماتي لاستيعاب المنتجات التسعة المرخّص بها، باستثمار تقديري قدره 3.2 مليون دج.

– تكوين موظفَين على الأقل في مدرسة البنوك بالعاصمة لمدة 6 أسابيع.

– اعتماد سبعة نماذج عقود مصادَق عليها شرعيًا من الهيئة الشرعية المركزية للبنك.

ثالثًا: مرحلة الدراسة المالية للمشروع

اعتمدت اللجنة المالية أسلوب الموازنة المتعددة السنوات لتقدير التكاليف والإيرادات المتوقَّعة من النافذة على مدى ثلاث سنوات. ويلخّص الجدول الموالي البنود الكبرى لهذه الموازنة التقديرية :

[1] مقابلة شفهية مع السيد بن كوار محمد رئيس مصلحة لبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية –2026/04/20 .

الجدول رقم (3 – 03)[1]: الموازنات التقديرية للنافذة الإسلامية بوكالة المدية 851 (2022 – 2024)

البند	السنة 1 (2022)	السنة 2 (2023)	السنة 3 (2024) متوقَّع)
استثمارات أولية (ألف دج)	5800	—	—
تكاليف تشغيل سنوية (ألف دج)	4250	4470	4690
تكاليف تكوين (ألف دج)	950	300	300
إيرادات تقديرية (ألف دج)	6100	10850	14200
الفائض الإجمالي (ألف دج)	−4900	+6080	+9210
معدّل العائد الداخلي IRR	—	—	≈ 18.4%
مدة الاسترداد	—	—	≈ 2.4 سنة

[1]– البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – التقارير السنوية 2022،2023 ، 2024 إدارة الاتصال، الجزائر، 2026.

يتضح من خلال هذه التقديرات أن المشروع يحقق عتبة التوازن المالي في غضون السنة الثانية من عمله، وهو ما يُعدّ مؤشرًا جيدًا قياسًا بمعدلات الاسترداد المعمول بها داخل البنك (3 سنوات في المتوسط).

الفرع الثاني : مراحل اتخاذ القرار و المتابعة الميدانية

أولا: مرحلة المصادقة واتخاذ القرار

بناءً على نتائج المراحل الثلاث الأولى، رُفع ملف الجدوى إلى لجنة الاستثمار المركزية على مستوى الإدارة العامة للبنك، التي صادقت عليه بتاريخ 14 مارس 2021، ثم أُحيل بعد ذلك على الهيئة الشرعية المركزية التي منحت موافقتها النهائية في 22 أفريل 2021، قبل تبليغ المديرية الجهوية للاستغلال بالبليدة بتاريخ بدء النشاط الفعلي.

ثانيا: مرحلة الإطلاق والمتابعة

انطلق النشاط الفعلي للنافذة بتاريخ 4 جويلية 2021، وتمّ خلال الأشهر الأولى رصد المؤشرات الرئيسية أسبوعيًا، ثم شهريًا، وذلك من قِبل خلية متابعة على مستوى المديرية الجهوية. وقد أُعدَّت تقارير دورية ثلاثية لقياس مدى تحقيق الأهداف المسطَّرة في دراسة الجدوى.

المطلب الثاني: أثر فتح النافذة الإسلامية على الأداء المالي للبنك

يُعدّ قياس الأثر المالي لفتح النافذة الإسلامية على مستوى الوكالة من أهم محاور هذه الدراسة، إذ من خلاله يمكن الحكم على نجاعة القرار من عدمه. وقد تم الاعتماد في هذا المطلب على تحليل تطور أربع مجموعات من المؤشرات قبل وبعد افتتاح النافذة، وهي: مؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات النمو.

لفرع الأول : تطورات الودائع ، القروض و مؤشرات الربحية

أولًا: تطور مجموع الودائع والقروض

يُبيّن الجدول الموالي تطور الكتل الأساسية لميزانية وكالة المدية 851 خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، أي قبل فتح النافذة بسنة وبعد افتتاحها بسنتين:

الجدول رقم (3 – 04)[1]: تطور الودائع والقروض بوكالة المدية 851 (2020 – 2023)

البيان (مليون دج)	2020	2021	2022	2023
إجمالي الودائع	4820	5150	5940	6870
– منها ودائع تقليدية	4820	5060	5420	5810
– منها ودائع إسلامية	0	90	520	1060
إجمالي القروض الممنوحة	3110	3310	3880	4520
– منها تمويلات تقليدية	3110	3.290	3.520	3.850
– منها تمويلات إسلامية	0	20	360	670
معدّل نمو الودائع (%)	—	%6.8+	%15.3+	%15.7+
معدّل نمو القروض (%)	—	%6.4+	%17.2+	%16.5+

يتضح بجلاء من هذه الأرقام أن النافذة الإسلامية أسهمت بشكل ملموس في تسريع نسق نمو كلٍ من الودائع والقروض. فقد قفز معدّل نمو الودائع من 6.8% خلال السنة السابقة لفتح النافذة إلى ما يفوق 15% سنويًا خلال السنتين اللاحقتين، وذلك بدفعة

[1] البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – التقارير السنوية 2020،2021 ، 2022 ، 2023إدارة الاتصال، الجزائر، 2026.

مباشرة من الودائع الإسلامية التي بلغت 1.06 مليار دج في نهاية 2023، أي ما يمثل 15.4% من إجمالي الودائع. كما أنّ هذا النمو لم يأتِ على حساب الأنشطة التقليدية التي حافظت هي الأخرى على نسق نمو إيجابي.

ثانيًا: تطور مؤشرات الربحية : تُعدّ مؤشرات الربحية الأكثر دلالة على جدوى أي مشروع استثماري، ويُلخّص الجدول الموالي تطور أهمها على مستوى الوكالة:

الجدول رقم (3 – 05)[1]: تطور مؤشرات الربحية لوكالة المدية 851 (2020 – 2023)

المؤشر	2020	2021	2022	2023
صافي الناتج المصرفي (مليون دج)	238	262	317	381
النتيجة الصافية للوكالة (مليون دج)	94	103	131	163
العائد على الأصول ROA (%)	%1.78	%1.85	%2.04	%2.19
العائد على الأموال الخاصة ROE (%)	%9.10	%9.45	%10.30	%11.50
معامل الاستغلال (%)	%61.2	%60.5	%58.8	%57.4
هامش الوساطة (%)	%3.21	%3.35	%3.62	%3.84

تكشف القراءة لهذه المؤشرات عن تحسّن ملحوظ في الربحية الإجمالية للوكالة بعد فتح النافذة الإسلامية : فقد ارتفع معدّل العائد على الأصول من 1.78% إلى 2.19% بين 2020 و2023، أي بزيادة 0.41 % ، وارتفع العائد على الأموال الخاصة بأكثر

[1] البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – التقارير السنوية 2020،2021 ، 2022 ، 2023إدارة الاتصال، الجزائر، 2026.

من نقطتين مئويتين كاملتين. والأهم من ذلك تحسّن معامل الاستغلال (نسبة المصاريف العامة إلى صافي الناتج المصرفي) من 61.2% إلى 57.4%، وهو ما يدلّ على أن إيرادات النافذة جاءت أكبر بكثير من تكاليفها التشغيلية الهامشية.

الفرع الثاني : تطور هيكل الزبائن و مؤشرات السيولة و المخاطر

أولا : تطور هيكل الزبائن وعدد الحسابات

الجدول رقم (3 – 06)[1]: تطور قاعدة الزبائن بعد فتح النافذة الإسلامية

البيان	2020	2021	2022	2023
إجمالي الزبائن النشطين	11400	11820	12730	13940
زبائن جدد (سنويًا)	420+	520+	1110+	1.380+
– منهم زبائن النافذة الإسلامية	0	85	640	910
نسبة الزبائن الإسلاميين من الإجمالي	%0	%0.7	%5.0	%6.5
نسبة الزبائن غير المصرفيين سابقًا	—	—	%31 ≈	%36 ≈

تُعدّ هذه الأرقام في غاية الأهمية، إذ أن قرابة ثلث زبائن النافذة الإسلامية في سنتها الأولى كانوا من غير المتعاملين أصلًا مع المنظومة المصرفية، أي أن النافذة قامت بدور فعّال في تعزيز الشمول المالي بالمنطقة.

[1] البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – التقارير السنوية 2020،2021 ، 2022 ، 2023إدارة الاتصال، الجزائر، 2026.

ثانيا : مؤشرات السيولة والمخاطر

الجدول رقم (3 – 07)[1]: تطور مؤشرات السيولة والمخاطر للوكالة

المؤشر	2020	2021	2022	2023	المعيار الاحترازي
معدّل السيولة الفورية	%112	%114	%118	%121	≤ %100
معدّل القروض / الودائع	%64.5	%64.3	%65.3	%65.8	≥ %70
معدّل الديون المتعثرة	%4.20	%4.05	%3.92	%3.78	≥ %5
– في النشاط التقليدي	%4.20	%4.05	%3.95	%3.85	—
– في النافذة الإسلامية	—	%0.0	%1.10	%1.85	—
معدّل الملاءة (تقديري)	%12.1	%12.4	%12.9	%13.3	≤ %9.5

يُلاحَظ أن جميع المؤشرات الاحترازية بقيت في النطاق الآمن بل تحسّنت بعد فتح النافذة. كما أن نسبة التمويلات المتعثرة داخل النافذة الإسلامية ذاتها (1.85% في 2023) أدنى بمعدل النصف تقريبًا من نظيرتها في الجانب التقليدي، وهو ما يُفسَّر بصرامة معايير اختيار الملفات في العقود الإسلامية ووجود ضمانات عينية في غالبية صيغ التمويل (المرابحة والإجارة بالخصوص).

[1] البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية – التقارير السنوية 2020،2021 ، 2022 ، 2023إدارة الاتصال، الجزائر، 2026.

المطلب الثالث: القرار المتخذ على مستوى البنك تجاه عملية فتح النافذة الإسلامية

بعد ما يقارب الثلاث سنوات من النشاط الفعلي للنافذة الإسلامية، وبناءً على نتائج التقييم السابق وعلى تقارير المديرية الجهوية، اتُّخذت على مستوى البنك الوطني الجزائري جملة من القرارات يمكن تصنيفها على ثلاث مستويات:

الفرع الأول : قرارات على مستوى الوكالة

– تمديد ساعات عمل النافذة لتشمل يوم السبت صباحًا، استجابةً لارتفاع الطلب.

– رفع الإطار البشري المخصَّص للنافذة من 3 إلى 5 موظفين خلال 2024.

– توسعة الفضاء المخصَّص للنافذة وفصلها بصريًا بشكل أوضح بمدخل مستقل.

– إدراج منتجَي السلم والمشاركة المتناقصة ضمن المنتجات المعروضة بدءًا من جانفي 2024.

الفرع الثاني : قرارات على مستوى المديرية الجهوية و المديرية العامة

أولا: قرارات على مستوى المديرية الجهوية

– اعتماد تجربة وكالة المدية كنموذج مرجعي لتوسيع شبكة النوافذ في الولايات المجاورة (البويرة، عين الدفلى).

– تنظيم دورات تكوينية شهرية لإطارات الوكالات الأخرى على مستوى مدرسة البنوك ببن عكنون.

– إنشاء لجنة جهوية لمتابعة الأداء الشهري للنوافذ الإسلامية مكوَّنة من ممثلي 5 وكالات نموذجية.

ثانيا : قرارات على مستوى الإدارة العامة

- قرار ترقية النافذة الإسلامية بوكالة المدية إلى فرع إسلامي مستقل .

- تبنّي خطة وطنية لتعميم النوافذ الإسلامية على 70% من شبكة الوكالات في أفق 2027.

- تطوير نظام معلومات مستقل تمامًا للصيرفة الإسلامية مع إدماجه في النظام البنكي المركزي.

- دراسة مشروع تحويل بعض الوكالات الأكثر طلبًا إلى وكالات إسلامية بالكامل

- تعزيز الشراكة مع الهيئة الشرعية الوطنية المستحدثة على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى.

الفرع الثالث: التقييم الإجمالي لتجربة فتح النافذة الإسلامية على مستوى البنك

تُجمع التقارير الداخلية للبنك على أن تجربة فتح النافذة الإسلامية بوكالة المدية 851 كانت تجربة ناجحة بمقاييس متعددة: تجاوزت الأهداف المالية المسطَّرة في دراسة الجدوى الأصلية بنسبة تتراوح بين 15% و22% بحسب المؤشر، وأسهمت في تحسين صورة البنك لدى شريحة هامة من السكان، ودعمت سياسة الشمول المالي على المستوى المحلي. غير أن هذا النجاح لا ينفي وجود تحديات ينبغي تجاوزها مستقبلًا، أبرزها:

- ضرورة تعميق التكوين الشرعي للموظفين، حيث لا يزال بعضهم يجد صعوبة في شرح الفروق الدقيقة بين منتجات النافذة للزبائن الأقل ثقافة مالية.

- تطوير منظومة الرقابة الشرعية الميدانية بحيث تتجاوز المصادقة على العقود إلى متابعة تنفيذها.

– تحسين النظام المعلوماتي بما يسمح بإصدار قوائم مالية إسلامية مستقلة بسهولة أكبر.

– العمل على تنويع مصادر تمويل النافذة عبر تطوير الصكوك الإسلامية على المستوى الوطني.

خلاصة :

تناول هذا الفصل التطبيقي دراسة ميدانية لتجربة فتح النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري على مستوى وكالة المدية 851، وذلك انطلاقًا من تقديم البنك والوكالة، مرورًا بدراسة الجدوى التي أُجريت قبل اتخاذ القرار، ووصولًا إلى قياس الأثر الفعلي للنافذة على الأداء المالي للوكالة بعد سنتين من نشاطها.

وقد كشفت نتائج التحليل النسبي عن وجود أثر إيجابي على الأداء المالي ذو دلالة إقتصادية لفتح النافذة على مختلف مؤشرات الأداء، حيث ارتفع كل من العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة ، وتراجع معامل الاستغلال، وتحسّن هيكل الزبائن، مع المحافظة على المؤشرات الاحترازية ضمن الحدود الآمنة.

وقد ترجمت قيادة البنك هذه النتائج إلى قرار استراتيجي يقضي بتعميم النوافذ الإسلامية على غالبية وكالات شبكتها في أفق 2026، وهو ما يُعدّ تأكيدًا عمليًا لفرضية البحث الأساسية القائلة بأن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يُعدّ خيارًا استراتيجيًا ذو جدوى مالية وتنموية في آنٍ معًا.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع «دراسة جدوى فتح النوافذ المصرفية الإسلامية وأثرها على الأداء المالي للبنوك» مع التطبيق على تجربة البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية 851، يمكن القول بأن هذا الموضوع لا يكتسب أهميته فقط من حداثته ضمن البيئة المصرفية الجزائرية، بل أيضًا من كونه يقع في صلب الإصلاحات الكبرى التي تنتهجها السلطات النقدية لإدماج شرائح واسعة من المجتمع داخل المنظومة المالية الرسمية، عبر منتجات تتلاءم مع قناعاتها الدينية وتطلعاتها الاقتصادية في آنٍ واحد .

وقد سعت هذه المذكرة، من خلال فصولها الثلاثة، إلى الإجابة عن إشكالية محورية تتعلق بمدى الجدوى الاقتصادية لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وأثرها الفعلي على الأداء المالي لهذه البنوك. وللإجابة عن هذه الإشكالية، تمّ التدرج من تقديم إطار نظري متكامل للصيرفة التقليدية والإسلامية، إلى تفصيل البحث في النوافذ الإسلامية ومنهجية دراسة جدواها و أثرها على الأداء المالي، ثم إلى تطبيق ميداني على تجربة عملية في وكالة المدية للبنك الوطني الجزائري.

أولًا: نتائج اختبار الفرضيات

بناءً على ما تقدّم من تحليل نظري وميداني، يمكن استعراض نتائج اختبار الفرضيات الأربع كما يلي:

الفرضية الأولى: التكامل بين الصيرفة التقليدية والإسلامية

أثبت الدراسة أن العلاقة بين النموذجين المصرفيين ليست علاقة تنافٍ مطلق، وإنما علاقة تكامل من حيث الوظائف الاقتصادية الأساسية (الوساطة، تجميع المدخرات، تمويل الاستثمار، تأمين وسائل الدفع)، مع انطوائها على اختلافات جوهرية على مستوى الأساس الفلسفي والشرعي وآليات تحديد العائد وتوزيع المخاطر، هذا ما يجعل تعايشهما داخل نفس المؤسسة ممكنًا وعمليًا. وعليه، تُعدّ الفرضية الأولى مقبولة.

الفرضية الثانية: فعالية النوافذ كصيغة إدماج

أبرزت الدراسة، من خلال التحليل بين النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية المستقلة، أن النوافذ تتميز بسرعة التنفيذ وانخفاض التكلفة الاستثمارية واستفادتها من البنية القائمة وشبكة الزبائن السابقة، وهي عوامل تجعلها أكثر ملائمة للأسواق الناشئة والمنظومات المصرفية في طور التحول مثل المنظومة الجزائرية. وعليه، تُعدّ الفرضية الثانية مقبولة، مع التأكيد على ضرورة استكمالها لاحقًا بإنشاء بنوك إسلامية مستقلة لاستيعاب النضج الكامل للسوق.

الفرضية الثالثة: تحقيق جدوى اقتصادية إيجابية

أثبتت نسب الموازنة التقديرية التي أُعدَّت قبل فتح النافذة بوكالة المدية أن المشروع يحقق معدّل عائد داخلي يقارب 18.4%، أي ما يفوق تقريبا ضعف العتبة المعتمدة لدى البنك (10%)، مع مدة استرداد لا تتجاوز 2 سنة. كما أكّدت النتائج الفعلية للسنتين الأوليين (2022 و 2023) تحقيق هذه التقديرات بل تجاوزها في بعض البنود بنسبة تتراوح بين 15% و 22%. وعليه، تُعدّ الفرضية الثالثة مقبولة بقوة.

الفرضية الرابعة: الأثر الإيجابي على الأداء المالي

كشفت الدراسة الميدانية النسبية عن وجود أثر إيجابي على الأداء المالي ذو دلالة إقتصادية لفتح النافذة الإسلامية على مختلف مؤشرات الأداء المالي للوكالة، تجلّى في ارتفاع العائد على الأصول من 1.78% إلى 2.19% بين 2020 و 2023، وارتفاع العائد على الأموال الخاصة بأكثر من نقطتين مئويتين، وتحسّن معامل الاستغلال بأربع نقاط مئوية تقريبًا، مع تسارع نسق نمو الودائع والقروض من حدود 6% إلى أكثر من 15% سنويًا وعليه، تُعدّ الفرضية الرابعة مقبولة.

ثانيا : كلمة ختامية

تظل هذه الدراسة، رغم محاولتها الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، عملًا قابلًا للتطوير والإثراء ، إذ أن ظاهرة النوافذ الإسلامية في الجزائر لا تزال في طور التشكل والتوسع، وكلّ سنة قادمة ستحمل معها معطيات جديدة من شأنها أن تُثري الفهم وتُعمّق التحليل. ونأمل من خلال هذا البحث أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر يسير في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية في هذا الميدان، وفي تقديم رؤية واضحة للممارسين والباحثين حول كيفية المضي قدما في توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر بأسلوب علمي ومنهجي رصين.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

إضافة إلى ما تقدّم، توصّلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج العامة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. على المستوى المفاهيمي:

- النوافذ الإسلامية ليست مجرد منتج بنكي إضافي، وإنما هي نموذج تنظيمي يستلزم فصلًا محاسبيًا ووظيفيًا وإن لم يستلزم بالضرورة فصلًا قانونيًا.
- نجاح هذا النموذج مرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود إطار تنظيمي وشرعي محكم على المستوى الوطني، وهو ما توفّر بالجزائر من خلال صدور عدد من النصوص القانونية التنظيمية .

– التكامل بين الصيرفة التقليدية والإسلامية يُعدّ أحد أوجه الشمول المالي الحقيقي، إذ يستوعب فئة من السكان كانت بعيدة عن المنظومة المصرفية لأسباب دينية بحتة.

2. على المستوى المنهجي والتطبيقي:

– تتميز عملية دراسة الجدوى لفتح النوافذ الإسلامية بطابع متعدد الأبعاد: تسويقي، تشغيلي، شرعي، ومالي، ولا يمكن الاكتفاء بأحد هذه الأبعاد دون البقية.

– تجربة وكالة المدية أثبتت أن فترة استرداد استثمارات النافذة قصيرة نسبيًا (أقل من 30 شهرًا)، وأن النشاط يبلغ عتبة التوازن في أقل من سنتين.

– النافذة الإسلامية ساهمت في تعزيز قاعدة الزبائن، إذ كان قرابة 31% إلى 36% من زبائنها سنويًا من غير المتعاملين سابقًا مع المنظومة المصرفية، وهو مؤشر قوي على الإسهام في الشمول المالي.

3. على مستوى الأداء المالي:

– ساهم فتح النافذة في تحسين جميع مؤشرات الربحية: معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، صافي الناتج المصرفي، هامش الوساطة، ومعامل الاستغلال.

– حافظت المؤشرات الاحترازية (السيولة، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة الديون المتعثرة، الملاءة) ضمن النطاق الآمن بل تحسّنت قليلًا.

– كانت جودة محفظة التمويلات الإسلامية أعلى من نظيرتها التقليدية، إذ بلغت نسبة الديون المتعثرة فيها 1.85% فقط مقابل 3.85% في النشاط التقليدي.

4. على المستوى المؤسسي والاستراتيجي:

– تبنّى البنك الوطني الجزائري قرارًا استراتيجيًا بتعميم النوافذ الإسلامية على نحو 70% من شبكته في أفق 2026، استنادًا إلى التقييم الإيجابي للتجربة.

– أصبحت تجربة وكالة المدية نموذجًا مرجعيًا تستفيد منه الوكالات الأخرى عبر برامج تكوين ودورات تأطير ميدانية.

– بدأ التفكير على المستوى المركزي في تطوير نظام معلومات مستقل تمامًا للصيرفة الإسلامية وفي تحويل بعض الوكالات إلى وكالات إسلامية بالكامل.

رابعا: التوصيات والاقتراحات

في ضوء ما توصّلت إليه هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات الموجَّهة لأطراف متعددة:

1. توصيات موجَّهة للسلطات النقدية

– العمل على إصدار نصوص تنظيمية تتعلق بالفصل المحاسبي و الضريبي و نظام التأمينات مراعاة للشرعية الدينية .

– إنشاء هيئة شرعية وطنية عليا تكون مرجعًا موحَّدًا لكل النوافذ والبنوك الإسلامية في الجزائر.

– تسريع إطلاق أدوات السوق المالية الإسلامية (الصكوك السيادية والتشاركية) لتوسيع خيارات الاستثمار أمام النوافذ.

– إدراج مادة إجبارية حول الصيرفة الإسلامية في مناهج التكوين البنكي على مستوى مدرسة البنوك.

– إدراج تكوين في أحكام وضوابط الدين الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية لإطارات تسيير النوافذ الإسلامية .

2. توصيات موجَّهة للبنك الوطني الجزائري

– تسريع تعميم النوافذ على باقي وكالات الشبكة وفق خطة جغرافية تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي و البعد الاجتماعي.

– تطوير قاعدة المنتجات بإضافة صيغ جديدة كالمشاركة المتناقصة المعتمدة في تمويل العقار، والمضاربة المقيَّدة لتمويل المشاريع الكبرى.

– تعزيز التكوين الشرعي والتقني للموظفين عبر اتفاقيات مع المعاهد المتخصصة في المالية الإسلامية.

– تطوير منصة رقمية مستقلة للصيرفة الإسلامية تسهّل الوصول إلى المنتجات وتُحسّن تجربة الزبون.

– التوسع في التواصل التسويقي حول النوافذ لتعزيز الوعي العام بالمنتجات الإسلامية.

3. توصيات موجَّهة لوكالة المدية 851

– توسيع الفضاء المخصَّص للنافذة وإنشاء مدخل مستقل لتعزيز الاستقلالية البصرية والوظيفية.

– تنظيم أيام تحسيسية دورية للزبائن لشرح طبيعة المنتجات الإسلامية والفروق بينها وبين نظيرتها التقليدية.

– إعداد لوحة قيادة شهرية لمتابعة مؤشرات النافذة بصورة دقيقة ومقارنتها بأهداف دراسة الجدوى.

– تطوير شراكات محلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمدية لتمويلها بصيغة المشاركة والاستصناع.

4. توصيات موجَّهة للباحثين

– إنجاز دراسات مقارنة بين النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية لاستخلاص أفضل الممارسات.

– تطوير نماذج قياسية لقياس أثر النوافذ على الأداء الاقتصادي الكلي .

– إجراء دراسات سلوكية لفهم اتجاهات الزبائن نحو المنتجات الإسلامية بمختلف فئاتهم.

خامسا: آفاق البحث

تفتح هذه الدراسة، بطبيعتها الميدانية والكمّية، آفاقًا متعددة لأبحاث مستقبلية، نقترح من بينها:

– إجراء دراسة مقارنة موسَّعة بين تجربة البنك الوطني الجزائري وتجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية في فتح النوافذ الإسلامية.

– تحليل العلاقة بين توسع النوافذ الإسلامية في الجزائر ومعدلات الادخار الوطنية.

– دراسة أثر النوافذ الإسلامية على هيكل الاقتصاد غير الرسمي ومدى نجاحها في استيعاب المعاملات النقدية خارج البنوك.

– تطبيق دراسات اقتصادية قياسية مقارنة على عيّنة من البنوك العمومية الجزائرية مع فترة زمنية أطول.

– بحث الجوانب القانونية الدقيقة المتعلقة بفصل التزامات النافذة الإسلامية عن التزامات البنك الأم في مختلف الحالات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: الكتب العربية

1. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج 3، القاهرة: دار المعارف، 2008.
2. أحمد صبحي أحمد أبو عبيد، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
3. بلعزوز بن علي، وكويدر تيشات، إدارة السيولة والمخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2021.
4. بو عمرو عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
5. جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
7. الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، بيروت: المكتبة العصرية، 1999.
8. رشاد العطار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000.
9. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
10. سامر مظهر قنطقجي، صناعة القرار في المصارف الإسلامية، دار شعاع للنشر.
11. سمير رمضان الشيخ، الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية: الإطار النظري والتطبيق العملي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022.

12. سير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
13. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
14. شهاب أحمد سعيد العزيزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
15. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة التاسعة، 2014.
16. عبد الجبار حمد السبهاني، الوجيز في المصارف الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
17. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المصارف الإسلامية: مدخل فني وعملي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
18. عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
19. عبد الخالق عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
20. عبد العزيز الهامي، هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
21. عبد الكريم قندوز، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الأيام للنشر والتوزيع.
22. عزت محمد عبد العزيز، إدارة العمليات المصرفية الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
23. عز الدين فكري، الأدوات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي.
24. عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1980.

25. الفلاحي، عدنان خالد، تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: آلياته وضوابطه وتطبيقاته، ط 1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020.
26. فؤاد هاشم عوض، الصيرفة الإسلامية: الأطر النظرية والنتائج العملية، دار النهضة العربية.
27. كمال منصوري، آليات التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2018.
28. محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
29. محمد فوزي رجب، تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.
30. محمد عبد الحليم عمر، النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية، منشورات جامعة الأزهر.
31. محمد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية: الأحكام العامة والعمليات التنفيذية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2023.
32. محمد محمود، الودائع المصرفية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي الحديث، ط 1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2023.
33. محمود شحاتة، التحول نحو الصيرفة الإسلامية: الجوانب التطبيقية والشرعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.
34. مدحت القريشي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
35. مصطفى حسن أحمد، معجم المصطلحات الإدارية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2018.
36. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2017.

37. منير إبراهيم هندي، المصارف الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
38. موسى محمد، وعلي عبد الله، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
39. وهبة الزحيلي، الممعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. أسماء بالحاج، فاطمة فلاح، دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.
2. إيمان العاني، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
3. بلال بوزيدي، دور أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة: إشارة إلى صيغة القرض الحسن وصناديق الزكاة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، 2023.
4. بن خدة مريم، وموساوي إيمان، واقع وآفاق صكوك المضاربة كأداة لتمويل الهياكل الارتكازية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2024.
5. بن داود مريم، أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2021/ 2022.

6. بومدين عبد الغني، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية: دراسة حالة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023.
7. سمير تواتي، واقع وآفاق الصناعة المالية الإسلامية في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09: دراسة تقييمية للأداء المالي للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، 2024.
8. العبدلي وفاء، تقييم أداء البنوك التجارية عن طريق المؤشرات المالية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (بدون سنة).
9. قانة مسعود، قصي نجيب، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين الواقع والتحديات: دراسة النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري – وكالة تقرت، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023-2024.
10. مريم بوزيدي، آليات تفعيل صيغ التمويل الإسلامي في المصارف التجارية: دراسة حالة عينة من النوافذ الإسلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، 2022.

ثالثاً: المجلات والمقالات والمداخلات العلمية

1. حفصي عباس، "مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية"، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط، العدد الثامن، جانفي 2017.
2. طهراوي أسماء، "تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2022.
3. فايق النجار، "كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية"، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، عمان، 2006.
4. مركز البحوث المالية والمصرفية، "تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 3، 2000.
5. منير خطوي، مبارك لسلوس، "النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 13، العدد 2، 2020.
6. محمود عبد السلام عمر، "لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، يناير 1996.
7. نوة بن يوسف، "واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية"، الملتقى العلمي الوطني حول أهمية التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

رابعاً: القوانين والنظم والقرارات الرسمية

1. بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بالعمليات المصرفية للصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من قِبل البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الجزائر، 2020.

خامساً: التقارير، الوثائق الميدانية، والمواقع الإلكترونية

1. البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، دليل الخدمات المصرفية الإسلامية وأحكام دفاتر الادخار، القاهرة: قطاع الفروع والمعاملات الإسلامية، 2020.
2. البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، التقارير السنوية (للفترات 2020، 2021، 2022، 2023، 2024)، إدارة الاتصال، الجزائر، إصدار 2026.
3. بن كوار محمد (مشرف التربص بالوكالة)، معلومات وبيانات ميدانية مستقاة أثناء فترة التدريب (غير منشورة).
4. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz، تاريخ الاطلاع: 15 / 04 / 2026.
5. الموقع الرسمي لبنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/، تاريخ الاطلاع: 02 / 05 / 2026.